العروبة... بعيون كردية

ملف من إعداد: فاروق حجي مصطفى

تقديم: سمَاح إدريس و ف.ح.م.

المشـــاركـــون

ألفـــبـــائيًـــا)

- آزاد علي
- حسين عمر
- خالد عثمان
- شيركو بيكه س
- عابدين كاردوخي
- فاروق حجي مصطفى
- كمال رؤوف

تتابع الآداب نشر ملفّات تَنْدرج تحت يافطة «العروبة الجديدة » وكنّا قبل عام قد بدأناها بملفّ ضخم عن العلاقات اللبنانية ـ السورية، أَتْبَعناه مؤخّرًا بملفّ نظري كبير بعنوان «من عروبة إلى عروبة: أفكار في تجديد القومية العربية » ثمّ أَنْهى مراسلانا في المغرب ومصر ملفّيْن كبيريْن عن العلاقات المغربية ـ الجزائرية والسودانية ـ المصرية، انطلاقًا من مفاهيم العروبة الجديدة بما هي رفضٌ للاستعلاء والشوفينية والعنصرية والاستغلال وفرض الإرادة. لكنّ الأحداث المتسارعة في العراق والقامشلي دَفَعَتْنا إلى تأجيل الملفين المذكوريْن، وإلى تقديم ملف «العروبة بعيون كردية» عليهما، إسهامًا منّا قَدْر المستطاع في نقل المطالب والإحباطات الكردية إلى جمهور المثقفين العرب، وصولاً إلى تقوية اللحمة الكردية ـ العربية اليوم في مواجهة المشاريع التفتيتية الإمبريالية وإنْ سارعْنا إلى القول إنّ هذه المشاريع ما كان لها أن تُحقّق جزءًا من نجاحها لولا استنادُها إلى دموية النظام العراقي السابق وخطايا النظم القومية العربية بشكل عامّ.

سيلاحظ قرّاءُ هذا الملفّ، ولا شكّ، نبرةً وأفكارًا لم يعتادوها من مجلةٍ قومية عربية. وقد يَشْعرون بقدرٍ من الاستفزاز، ولاسيّما حيال الدعوة الكردية إلى الانفصال ولكنْ علينا أن لا ننسى أنّ الحوار العربي ـ الكردي المعاصر مازال للأسف في مراحله الأولى، وهو لذلك محمّلٌ بعتبٍ كبيرٍ بل وغضبٍ كبيرٍ أحيانًا من جانب الإخوة الأكراد، وبخاصةٍ تجاه المثقفين القوميين العرب. هكذا يزأر شيركو بيكه س «لا أستطيع أن أتصوّر مثقفًا يَصْمت إزاء ذبح شعب بكامله، مع أنّه يقف قرب الضحية تمامًا ويتحدّث في كتاباته عن الحرية وحقوق الإنسان والديموقراطية!» وهكذا يتألّم عابدين كاردوخي لتجاهُلِ صحيفة قومية عربية لمؤتمر الحوار العربي ـ الكردي الأول (رغم ملابساته) وانشغالِها بدلاً من ذلك بـ «حبة القياغرا!» في هاتيْن الحالتيْن طغت الشوفينية العربية على القومية العربية، مع أنّ تاريخ الأكراد في تأييد القضايا العربية حافلٌ بالشواهد من تصدّيهم للحملات الصليبية على فلسطين وبلاد الشام ومصر (كما يقول خالد عثمان)، إلى استشهاد العشرات منهم إلى جانب أبطال المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية في قلعة الشقيف وفي غير مكان من لبنان، واستشهادهم أيضًا في حرب تشرين (كما يقول فاروق حجي مصطفى). ومع ذلك بقي أكراد لبنان بلا جنسية، وكذلك أكرادُ سورية بموجب «الإحصاء» الذي جرى عام ١٩٦٢ فكيف نتحدّث عن القومية، والمواطنة، واللّحمة . في حين يبقى عشرات آلاف البشر في بلادنا بلا جنسية وبلا حرية في الحركة والعمل والتمثيل السياسي؟

س.إ.

بيروت

إنّ التداخل العربي ـ الكردي تاريخيًا وجغرافيًا واقتصاديًا أعمقُ من الأصوات الشاذّة والأفكار الضيقة التي ظهرتْ بعد جلاء الاستعمار الغربي من المنطقة. فالأكراد في النهاية هم جزء من المنطقة وشعوبها فقد كانوا الطود الحقيقي لحماية الحدود الشمالية في الوطن العربي، وأَسْهموا إلى جانب إخوانهم العرب في دحر كل الغزوات التي كانت تأتيهم من الناحية الشمالية، كغزو المغول والتتر والبيزنطيين. وفي المقابل كان داخلُ الوطن العربي بمثابة الملاذ الآمن للأكراد الذين طَلبوا الهجرةَ، أو بحثوا عن لقمة العيش، أو سعوا إلى المشاركة في الجهاد، أو هربوا من بطش العثمانيين .

والحال أنّ التلاحم الكردي ـ العربي فاق كلَّ التصوّرات، وأَثْبتت الوقائعُ على الأرض أنّ هناك حرصًا كرديًا على الوحدة الوطنية برغم ما قيل من هنا وهناك. ولعلّ الأحداث الأخيرة في المناطق الكردية في سورية، وأعني أحداثَ القامشلي، دليلٌ على التعاطي الكردي الإيجابي مع الحالة الوطنية، فالحال أنّه لا يحلو للأكراد تركُ وطنهم في وقت الشدة والالتجاءُ إلى الجهة التي تريد ضربَ م غير أنّ الوقائع أَثْبتتْ أيضًا أنّ الحالة الكردية تحتاج إلى حلول داخلية وجديّة عن طريق الديموقراطية، وإلى المساهمة في بناء بيئة منعشة، وإلى التفاف المثقفين حول الأكراد وتفهُّم حالهم.

ولأنّ الأكراد يَشْكون من عدم تضامن المثقفين العرب معهم ومن عدم مشاركتهم إيّاهم في الشؤون والشجون، فقد فَتحتْ مجلةُ الآداب صفحاتها لبعض المثقفين الكرد لينقلوا إلى أشقائهم العرب بعضًا من هذه الهموم والغاية من ذلك هي إعادةُ اللحمة بين العرب والأكراد لمواجهة التحديات والمخاطر، مع القناعة بأنّ هذا لا يتم إلاّ بفتح الحوار بين الطرفين، وهو ما لا يتم بدوره إلاّ بالاعتراف بالآخر وبالرأي الآخر.

عسى أن نجد آذانًا صاغيةً من قبل الأكراد والعرب، وصولاً إلى خلق أرضية صلبة من التفهم والتفاهم المشترك من أجل تحقيق الأهداف المشتركة

ف.ح.م.

حلب

ندوة: العلاقات العربية ـ الكردية

إعداد: فاروق حجي مصطفى

المشاركون: شيركو بيكه س، خالد عثمان، آزاد علي

فاروق حجي مصطفى: برز في الفترة الأخيرة الكثيرُ من العتب من قبل غالبية المثقفين حول العلاقات العربية ـ الكردية. فكيف تُقيّمون هذه العلاقة؟

شيركو بيكه س: يقال انْ لا شيء خارج التاريخ، وبهذا المعنى يجب أن نعود إلى ما جرى في الماضي وإلى مفاصله المهمة كي نفهم ما يجري اليوم. فبعد الحرب العالمية الأولى، وبعد معاهدة سايكس ـ بيكو، تمّ تقسيمُ كردستان دون أن يُؤْخذ في الاعتبار رأيُ شعبها، بين تركيا وإيران والعراق وسورية. وفيما بعد أُلحقتْ مدينةُ الموصل، التي كانت أكثريةُ سكّانها من الكرد، قسرًا بالدولة العراقية الوليدة. ببساطة، بدت المسألة لعبةَ تقسيمٍ للغنائم بين الدول الاستعمارية، وبالتحديد بين بريطانيا وفرنسا وهكذا أُنشئت الدولةُ العراقيةُ بعد أن ابتَلَعَتْ جزءًا من الوطن الكردي. لذا فمن نافلة القول إنّ خريطة العراق الحالية هي خريطة مزيّفة رسمتْها المصالحُ الاستعماريةُ وفق أهوائها، ولم يختر الشعبُ الكردي هذا المصيرَ بنفسه.

أعود إلى سؤالك وأقول إنّه منذ تشكيل الدولة العراقية في مطلع العشرينيات من القرن الماضي، وخلال ٨٢ سنة من العهود السابقة سواء كانت ملكيةً أو جمهوريةً، وامتدادًا إلى فترة حكم الدكتاتور صدّام التي دامت ٣٥ سنة، لم يتمتع الفرد الكردي في كردستان ـ العراق بحقوقه القومية، بل كان مواطنًا من الدرجة الثانية. وما يقال عن تلك العهود، وما أُعلِنَ من وعودٍ وشعاراتٍ ودعاياتٍ صاخبة حول تمتُّع الشعب الكردي بحقوقه كالحكم الذاتي، لم يكن سوى مسرحيات دراماتيكية لكسب الوقت من قِبل السلطات الحاكمة ولخداع الشعب الكردي وإلهائه عن حقوقه المشروعة وامتصاص نقمته. ويمكنني القول بأنّ ما ناله الشعبُ الكردي من بعض حقوقه الثقافية في بعض الفترات لم يكن إكرامًا وتفهمًا للوضع الكردي من قِبل الحكومات، بل نتيجة لانتفاضاته وحركاته المسلحة المتواصلة: منذ حركات الشيخ محمود الحفيد قبل العشرينيات من القرن الماضي، إلى حركات بارزان وثورةِ أيلول، وصولاً إلى انتفاضة آذار (مارس) ١٩٩١ بمعنى آخر، إنّ الشعب الكردي انتزَعَ بعضًا من حقوقه بالنضال والكفاح المسلح، إذ لم تكن لدى السلطات العراقية المتعاقبة أيةُ نيّةِ تعاطفٍ تجاه الكرد، خاصةً بعد تسلّم البعث مقاليدَ السلطة المطلقة في العراق. فاتّفاق آذار عام ١٩٧٠، مثلاً، بين قيادة البعث والقيادة الكردية بزعامة الملاّ مصطفى البارزاني، كان اتّفاقًا ظاهريًا، لأنّ السلطات العراقية لم تكفّ عن مخططاتها لضرب الحركة الكردية وتشريدِ آلاف الكرد وطردهم من بغداد والمدن الأخرى إلى إيران بذريعة تبعيتهم الإيرانية لكونهم من الشيعة. وفي السنة الثانية قامت السلطاتُ العراقية بمحاولة فاشلة لاغتيال مصطفى البارزاني إذن، في الوقت الذي كانت السلطة البعثية تطبّل وتزمّر «للحكم الذاتي» و«للحقوق القومية للشعب الكردي،» كانت تخطط للشعب الكردي مؤامرةً بغيضةً كبرى.

أما لبّ المشكلة فهو أنّنا في هذه الأوطان مُبْتَلون بالأفكار المتطرفة والعنصرية التي كانت السببَ الرئيسي لكلّ مآسينا. وبدون المراجعة الجذرية لتلك الأفكار الشمولية وانتقادِها بجرأةٍ لامتناهية، لا مَخْرَجَ لحلّ إشكالياتنا، ولا حلّ للقضايا الجوهرية هنا وهناك ـ ومنها حلُّ القضية الكردية، أو حلُّ القضية الأمازيغية التي تُشْبه قضيتَنا إلى حد بعيد (ذلك أنّ الملايين من الأمازيغيين محرومون من أبسط حقوقهم القومية بعد صهرهم وإذابتهم في بوتقة القومية العربية).* ولكنْ لا يعلو صوتٌ على صوت الحرية مهما طال الزمن، وإنّ انفتاح العقل العربي على الآخرين هو الذي يَكْفل الحلّ الجذري لتلك القضايا.

خلاصةُ القول إنّ الإشكالية الأولى للعلاقة العربية ـ الكردية تَكْمن في عدم استماع القومية المتسلِّطة في العراق لما يَطْلبه الشعبُ الكردي من نيل حق تقرير مصيره. والحال أنّه يستوي في ذلك تجاهُل السلطة الحاكمة وتجاهلُ أكثرية الأحزاب العربية الموجودة على الساحة العراقية اليوم.

* ـ ستكرّس المجلة في العدد المزدوج ٩/١٠، ٢٠٠٤ ملفًا كاملاً بعنوان «العروبة... بعيون أمازيغية.» (الآداب)

محمود الحفيد، قائد الثورة الكردية في أوائل العشرينيات وأمير ولاية السليمانية

آزاد علي: الأستاذ شيركو تحدَّث عن تاريخ العلاقة، ولهذا لا أستطيع أن أضيف شيئًا إلى ما قاله لكنّي سأَنْظر إلى الموضوع من جوانب أخرى فأقول: إنّ العلاقة العربية ـ الكردية هي من الاتساع والتنوُّع بحيث لا يُمْكن حصرُها في مجالٍ وصفي. وإذا تجاوزنا هذا التعميمَ الشديدَ في صيغة السؤال، فسنجد أنّ العلاقة الراهنة لا تَنْسجم مع دفء العلاقات التاريخية بمستوياتها الاجتماعية والدينية والجغرافية الطبيعية. وأعتقد أنّ الوقت ليس مناسبًا لتبادل التهم، لكنّ «الطرف العربي» كان سيكون أكثرَ قدرةً على التأثير في حسن مسار هذه العلاقة والتحكّم بمحدّداتها لأنّه هو الطرفُ الأقوى نتيجةً لجملة من العوامل؛ غير أنّه استرخى واستمتع بمميِّزات القومية المهيمنة في المحصّلة، فحَدَثَ ما حَدَثَ!

خالد عثمان: أنا أيضًا أريد أن أرجع إلى تاريخ العلاقة بين العرب والأكراد. ولا شك أنّ العصر الإسلامي كان تتويجًا لهذه العلاقة، وكان الاتصال الأول عام ١٨ هـ، أيْ بعد فتح حلوان في تركيا وتكريت في العراق بقيادة سعد بن أبي وقّاص والقعقاع عمر، إذ بلغ الاتحادُ الكردي ـ العربي أوجَه في التصدي للاستعمار الأوروبي باسم الحملات الصليبية على أرض فلسطين وبلاد الشام ومصر. في ذلك العهد الذي اتَّخذ الشكلَ الإسلامي بقيادة صلاح الدين الايوبي، امتزجت الثقافاتُ الكرديةُ والعربيةُ، وانصبّ اهتمامُ علماء الأكراد على تعلم اللغة العربية وتعمّقوا فيها لكونها لغةَ القرآن. أما في مرحلة التاريخ الحديث، وعهدِ إمارة إبراهيم باشا الملي في الجزيرة السورية في القرن التاسع عشر تحديدًا، فقد نُسجتْ علاقةٌ متينةٌ مع الدولة الخديوية في مصر، ونذكّر هنا بتدخّل الخديوي إسماعيل للمصالحة بين إبراهيم باشا والسلطان العثماني. وشكّلتْ مصر قاعدةً لنضال الأكراد الهاربين من السلطنة العثمانية، على صعيد النشاط الإعلامي والثقافي. ونُذكّر أيضًا بأنّ صحيفة **كردستان**، التي مُنعتْ في استانبول من قِبل السلطنة العثمانية بسبب تحريضها الشعبَ الكردي على الثورة ومطالبتها بالحقوق القومية، قد تأسستْ في القاهرة في مطابع الهلال في ٢٢/٤/ ١٨٩٨. كما ظهر العديدُ من المطبوعات التي تدعو إلى التضامن بين الحركتين الكردية والعربية. وقد ساهم من الجانب اللبناني، مثلاً، نجيب عازوري الذي دعا في كتاباته إلى تحالف العرب والأكراد أمام الخطر العثماني. ومن جهة ثانية، لم يكن تعاطفُ الكرد مع نضال العرب، كما يقول الدكتور م. س لازاريف، أفلاطونيًا؛ بل سرعان ما انتقل التأييدُ الكردي إلى الثوار اليمنيين، وبوشر بجمع الأموال لمساندة قضيتهم.

فاروق حجي مصطفى: تقولون إنّ العلاقة في سياقها العام غير منسجمة في المحصّلة، برغم وجودها قويةً عبر التاريخ. برأيكم، لماذا تراجعتْ هذه العلاقة؟ ثم ألا تتفقون معي على أنّ الخطاب الموجَّه، خصوصًا الخطاب الكردي، يتحمّل هذه المسؤولية؟ بعبارة أخرى، ألا تَرَوْن معي أنّ هذا الخطاب كان خطابًا قاصرًا بعيدًا عن الشفافية والتأثير؟

شيركو بيكه س: بالرغم من أنّ الخطاب الكردي كان متمثِّلاً في نهج الأحزاب الكردية، فإنّه خلال نصف قرن تقريبًا كان خطابًا معتدلاً. ذلك أنّ المطالبة الكردية اقتصرتْ على الحقوق الثقافية، وبعدها على نوعٍ من الحكم الذاتيّ، وانتهت أخيرًا إلى الفيدرالية داخل إطار الجمهورية العراقية. إذن لم تطالِبْ أيةُ حركة كردية أو أيٌّ من الأحزاب الكبيرة طوال نصف قرن تقريبًا بالانفصال أبدًا. ولكنْ رغم كل هذا فإنّ الاتهام بـ «الانفصالية» جاهزٌ في أفواه المثقفين العرب دومًا، حتى وإنْ طالب الأكرادُ بأدنى الحقوق. هنا أريد أن أسأل: لماذا يكون الانفصالُ شيئًا معيبًا؟! إنّ «الانفصال» هنا يعني الاستقلالَ، وهو استقلالُ شعبٍ وعيشُه على أرضه، فلماذا يكون جريمةً، خاصةً أنّ الشعب الكردي أُلحق قسرًا بالدولة العراقية؟ ومن حقي أن أتساءل أيضًا: هل مطالبةُ الشعب الفلسطيني بتشكيل دولته القومية وانفصاله عن الدولة الإسرائيلية حقٌّ أمْ لا؟ قد لا يرضى البعضُ بهذه المقارنة، لكنّني أقول صراحةً إنّ الجرائم التي ارتكبتْها الدولةُ العراقيةُ بحق الشعب الكردي ـ وخاصةً إبّان حكم البعث ـ لا تقلّ فظاعةً عمّا ارتكبتْه الدولةُ الإسرائيليةُ تجاه الشعب الفلسطيني!

آزاد علي: الخطاب الكردي كان قاصرًا بالتأكيد ولكنّ الطرف العربي ـ وخاصةً المثقف العربي الذي ينبغي أن يهتمّ أكثرَ من غيره بمعرفة الأكراد ـ يتحمّل هو أيضًا المسؤولية. فقد أَهْمل هذا الشعبَ: ثقافةً، وتاريخًا، ووجودًا جغرافيًا وسكانيًا ملموسًا في الجوار العربي. ويبدو أنّ حالة من الاستخفاف قد سادت الوسطَ الثقافي العربي، بمعنى أنّ الموضوع الكردي لم يكن جديرًا باهتمامه؛ وتَرفَّعَ البعضُ عن مقاربته؛ كما أنّ البعض الآخر تعمَّدَ تجاوُزَه بل وتشويهَه أحيانًا. والمفارقة أنّ كتب التراث العربي ـ الإسلامي تتضمن نصوصًا مطوّلةً تعالج التاريخَ الكردي والجغرافيةَ السكانية الكردية. ويبدو أنّ الموضوع الكردي تحوّل إلى إشكالية سياسية في الوعي الثقافي العربي المعاصر، وبناءً على المواقف السياسية من الطرفين تكوّنتْ هذه العلاقةُ غيرُ الموضوعية التي انطوت على الكثير من محاور الخلاف لا الوفاق.

فاروق حجي مصطفى: هناك تقريبًا اتفاق بيننا على أنّ الخطاب كان قاصرًا، لأنه لم يستطع إزالةَ التصورات التي حملها المثقفون العرب باتهامهم للتنظيمات الكردية بأنها تنظيمات تسعى إلى الانفصال ونحوه. برأيكم، كيف نزيل هذه التصورات؟

شيركو بيكه س: إنّ الفهمَ الخاطئَ الذي يَسُود معظمَ المثقفين العرب ينطلق من أنّهم يعتبرون العراقَ وطنًا واحدًا ولشعب واحد فقط. وهم في هذه الحال ينسون انتماءَ الأكراد وحقيقتَهم، مع العلم أنّ التاريخ يقول إنّ إلحاق الجزء الجنوبي من كردستان بالعراق قسرًا يعود إلى ٨٢ سنة فقط ! فقبل ذلك التاريخ كنّا جميعنا تابعين للدولة العثمانية وكان العراق يتكون من ثلاث ولايات هي الموصل وبغداد والبصرة، وكان الجزءُ الأكبر من ولاية الموصل هو أرض كردستان التي عاش عليها الشعبُ الكردي منذ آلاف السنين وقبل أن تُعتنق الديانةُ المسيحيةُ أو الإسلاميةُ كانت للكرد ديانتُهم الزرادشتيةُ. وقد تحدّث الثائرُ والرحالةُ اليوناني «كزنفون» في رحلته الشهيرة، **عودة عشرة آلاف فارس**، قبل ميلاد السيد المسيح بأكثر من ٢٠٠ سنة، عن هذا الشعب وهو يمرّ ببلادهم عائدًا إلى وطنه اليونان.

إنّ ما أودّ قولَه هنا هو أنّ الشعب الكردي قديمٌ قِدَمَ التاريخ، وهو ليس من هامش التاريخ أو جزءًا من شعب آخر كما يدّعي المتعصّبون من الفرس والترك والعرب؛ أيْ أنّنا كنّا كردستانيين قبل أن نكون عراقيين أو إيرانيين أو أيَّ شيءٍ آخر لذا، فإنّ أولَ ما يجب أن نتفق عليه هو أن نعترف بأنّ الشعب الكردي، كأيّ شعب آخر في العالم، له خصوصيتُه القومية، ومن حقّه أن يعيش على أرضه «كردستان» حرًا ومستقلاً. وبدون هذا الاعتراف الواضح والصريح بحقّ تقرير مصير هذا الشعب ونيل حقوقه المشروعة، بما فيها تكوينُ دولته المستقلة، لا نستطيع أن نَفْتح حوارًا جادًا في ما بيننا؛ أيْ أنّني مثلاً لا أستطيع أن أحاور شخصًا قرَّرَ سلفًا ومسبَقًا أنّ الشعب الكردي جزءٌ من الشعب العربيّ وأنّ كردستان جزء من الوطن العربي أو التركي أو الفارسي ذلك لأنّ الاعتراف بحق الآخر في الحياة والوجود هو المفتاح الأول للحوار أو لحلّ الإشكاليات مهما كان نوعُها

إنّ الشوفينية العربية منذ نشوء البعث في العراق كانت باديةً للعيان في أدبيات هذا الحزب وطروحاته الفكرية المغلقة فقد جاء في الكتابات الأولى لميشيل عفلق: «يُجلى ويُبْعد من الوطن العربيّ كلُّ مَنْ تكلّم بلسانٍ غير عربي!» وبعد سنوات من استيلاء البعث على السلطة في العراق بادر البعثيون إلى تطبيق مقولتهم على الواقع العلمي، وخاصةً بعد تسلم الديكتاتور صدّام حسين الحكْمَ عقب تصفياتٍ دمويةٍ داخل البعث. فبدأ بتطبيق خططه الجهنمية في كردستان، من التهجير والتبعيث والتعريب. ثم وَصَلَ الأمرُ إلى عمليات الأنفال عام ١٩٨٨، وقصفِ مدينة حلبجة الكردية بالأسلحة الكيماوية، فراح ضحيةَ الأنفال أكثرُ من ١٨٢ ألف إنسان، وقُتِل خمسةُ آلاف في حلبجة المنكوبة لقد مارس البعثُ الصدّامي، وعلى مرأى العالم ومسمعِه، سياسةَ الإبادة الجماعية. وأَحْدَثَ سكوتُ الإعلام الرسميّ العربي، وسكوتُ معظم المثقفين العرب على تلك الجرائم، بل ومباركتُها في بعض الأحيان، جرحًا عميقًا في قلوب الملايين من الكرد ـ وهي جروحٌ

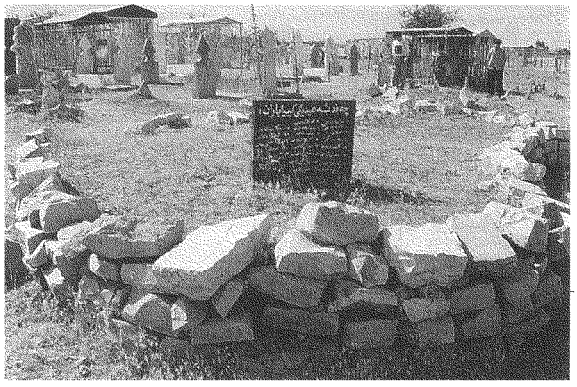

قبر جماعي في حلبجه

لن تلتئم أبدًا إلاّ بالاعتراف الكامل بحقوق الشعب الكردي، بما في ذلك تكوينُ دولته القومية على أرضه

إذن المشكلة هي في العقلية التي يُنْظر بها إلى الأمور. فثمة عقليتان: منفتحة أو منغلقة، جريئة أو خوّافة، متقدّمة أو متخلّفة، إنسانية أو عنصرية. والإشكالية الأولى هي في الانغلاق العقلي العربي تجاه الشعب الكردي: إنّهم [معظم العرب] يعوِّضون عن قهرهم بقهر الشعب الكردي، ويفكّرون بعقلية السادة والفاتحين لا بعقلية المنفتح على العالم والقضايا المصيرية للشعوب الأخرى. فما عدا قلةً قليلةً من المثقفين العرب الذين يُعَدُّون على أصابع اليد، فإنّ معظمهم هم من الصامتين الذين ليست لهم أيّةُ مواقف إنسانية تجاه الشعب الكردي. أنا لا أستطيع أن أتصوَّر مثقفًا يَصْمت إزاء ذبح شعبٍ بكامله، مع أنَّه يقف قرب الضحية تمامًا، ويتحدَّث في كتاباته عن الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية. فعَجَبي من هؤلاء «المثقفين»! وباعتقادي أنّ السبب يعود إلى أنّ الكثرة الكاثرة من المثقفين العرب تابعون للإعلام السلطوي ووَضَعوا عقولَهم في خدمة ذلك الإعلام، لذا فإنَّهم لا يمثِّلون إلاّ الثقافة السلطوية. وهكذا ترى البعضَ منهم يَهْربون من الجواب الصريح، وخاصةً حين يُطلب منهم اتّخاذ موقف واضح. أمّا في جلساتهم الخاصة فإنَّهم يُطْلقون العنانَ لأحاديثهم لكونهم بعيدين عن أية رقابة وهذه هي الازدواجية بعينها، إذ إنّ الأقنعةَ في جيوبهم يَسْتخدمونها كيفما يشاءون حسب الحاجة والمكان والموقف.

آزاد علي: باعتقادي أنّ الحديث عن دعوى الانفصال تحتاج إلى الكثير من النقاش: فقضية الشعب الكردي السياسية هي قضيةٌ تهمّ المنطقةَ وتخصّ دولاً وشعوبًا أخرى أيضًا، وخاصةً الأتراك والفرس إنّ المسألة ليست مؤامرةً ضدّ العرب ولا ضد الحكومات العربية الحاكمة للأكراد ومهما يكن تصوُّر بعض الأوساط العربية لمسألة «حقّ الانفصال،» أو حقّ تقرير المصير بصيغة أدقّ، فإنّ هذه المسألة ليست جريمة بحدّ ذاتها، لا بل هي من أساسيات حقوق الإنسان، ومن ثم لا أجد ضرورةً للدفاع عن الذات والتبرُّؤ من هذه «التهمة»! ويبدو أنّ الثقافة المعاصرة لشعوب المنطقة ليست ثقافة ديموقراطية لأنَّها لا تتركّز أساسًا على حقوق الإنسان وحقّ الشعوب في تقرير مصيرها السياسي. كما أنّ الحكومات المنبثقة من هذه الشعوب أقلُّ ديموقراطيةً وأكثرُ شموليةً وتنكُّرًا لحقوق الأكراد المسألة ليست في إزالة سوء الفهم، وإنّما في البحث عن الجذور المعطوبة للفكر الشمولي الإقصائي للقوميتيْن الطورانية التركية والعربية، إذ من هذه الجذور اشتُقّتْ مسألةُ «الانفصال» كصيغة من صيغ رد الفعل.

خالد عثمان: أعتقد أنّ وجود تلك التصورات كان نتيجةً لبروز أحزاب قومية وأحزاب عنصرية شوفينية حَوَّلت العلاقةَ بين الشعبين العربي والكردي إلى فتور، بل وخَلَقَتْ هوةً كبيرةً بينهما أنا سأتحدَّث هنا عن أكراد لبنان الذين باتوا على هامش المجتمع اللبناني بسبب ظروف الهجرات إلى هذا البلد، فهجراتُ أكراد لبنان كانت على عكس هجرات القوميات الأخرى، إذ وَضَعَ الأكرادُ أنفسَهم ضمن مجمّعات سكنية، وحُرِموا من أبسط الحقوق المدنية، وعاشوا فتراتٍ تتجاوز عشرات السنوات محرومين من الهوية الوطنية. وقد دفعهم ذلك إلى عدم إرسال أولادهم إلى المدارس، وإلى عدم التحصيل في المجال العلمي، وأدّى من ثم إلى عدم انخراطهم ضمن النسيج الوطني اللبناني. لماذا؟ لأنَّهم لم يحصلوا على الجنسية نتيجةً للنظرة العنصرية من قِبل أعلى الطبقات اللبنانية وأدناها أضفْ إلى ذلك أنّ النظام اللبناني الطائفي يَعْتبر أنّ الأكراد مسلمون سُنّة، ولا تعترف الدولة بأنّ الأكراد قومية في حد ذاتها بل تصنّفهم بأنَّهم طائفة أو مذهب

فاروق حجي مصطفى: يقول آزاد: «لا أجد ضرورةً للدفاع عن الذات.» إذن، لماذا هذا الخوفُ الكردي من الجهات العربية، والقولُ بأنَّها تسعى إلى صهر جميع الأقليات القومية في بوتقة الأمة العربية؟ وكيف يتوافق الأكراد مع شعار الأخوّة مع العرب، في حين أنّهم شغوفون بالدفاع عن وجودهم القومي؟

شيركو بيكه س: أعتقد أنّ زمن مقولة «صَهْر جميع الأقليات في بوتقة الأمة العربية» قد ولّى. هذه المقولة تخريجةُ العقل المتخلِّف والعنصري. لقد تغيَّر العالمُ كليًا، وأحدُ الأسباب التي أدّت إلى عزل العرب وعدم التجاوب مع المتغيرات العالمية هو تقوقع سلطة تلك العقليات السياسية في مواقعها منذ أكثر من قرن؛ ذلك أنّ الخطاب الذي كان سائدًا في أوائل الأربعينيات هو خطاب ميشيل عفلق وصدّام حسين نفسه.

أمّا شعار «الأخوّة،» فأية أخوّة هذه التي تَسْمح للأخ الكبير بأن يقتل الأخَ الصغير؟! وكيف بشعار «كلّنا مسلمون،» في حين أنّ الذي قتلني دومًا كان مسلمًا، لا مسيحيًا أو يهوديًا؟!

آزاد علي: لقد أثبتت الأيامُ فشلَ سياسة الصهر القومي والعرقي وعدمَ قدرتها على التأسيس لقوميات كبيرة على حساب قوميات أو مجموعات إثنية أصغر، ليس في البلاد العربية وحسب، وإنّما على الصعيد العالمي أيضًا وأعتقد أنّ هذه السياسة كانت من مُفْرَزات المراهقة السياسية لأحزاب قومية حالمة بدول متجانسة قومية ومصنَّعة تصنيعًا إثنيًا حدث ذلك تاريخيًا تحت تأثير فكر أوروبي تجريبي، وتحت تأثير النزعة الرومانسية القومية في القرن التاسع عشر.

خالد عثمان: في اعتقادي أنّ مواجهة الصهر العنصري يكون عبر دعم شعار الأخوّة، وترسيخِه في أذهان الشعب الكردي والعربي. وعلى الأقل مطلوب منا نحن الأكرادَ أن نحارب الأفكارَ العنصرية وفكرةَ «لا يفلّ الحديدَ إلاّ الحديدُ» بأفكار موضوعية تنسجم مع التطور العلمي الحاصل.

فاروق حجي مصطفى: ولكنْ أليس من الخطإ أن نطلب من العرب أن يفكروا بالطريقة التي نفكّر بها، ونعاتبهم حين لا يتضامنون مع همومنا ومشاكلنا؟

شيركو بيكه س: أنا لا أرى ذلك خطأ. الخطأ هو أنّ بعض المثقفين العرب الذين لا يُدْلون بأصواتهم صراحةً حول القضية الكردية يَنْظرون إلى الكرد كأقلية ويتعاطفون مع حقوقنا الثقافية واللغوية فقط، وينصحوننا وكأنّهم آباء لنا، ويتناسون بأنّنا لا نَشْحذ حقوقَنا وحريتَنا من أحد. لذا فالأجدر بهؤلاء المثقفين أن يَنْصحوا أنفسَهم وأن ينتقدوا أفكارَهم وأن يراجعوا مواقفَهم إزاء القضية الكردية والغريب أيضًا أنّ بعض المفكرين والمثقفين العرب الكبار، حين توجِّه إليهم سؤالاً حول القضية الكردية وحقِّ تقرير مصير شعب كردستان، يهربون بعيدًا ولا ينطقون بكلمة، أو يضعون شروطًا لجوابهم، أو يحاربون بعموميات ضبابية لا علاقة لها بالسؤال المطروح مطلقًا. فهل من المعقول مثلاً أن يَكْتب مفكّر ومثقف عربي وباستمرار عن العقلية المنفتحة، والاختلاف والديموقراطية والرأي الآخر، وحين يُطْلب منه أن يتحدَّث عن الشعب الكردي يغدو أخرسَ؟! وماذا تقول عن المثقف العربي الذي رأى بأمّ عينه، أو عبر شاشات التلفزة، القبورَ الجماعيةَ وبقايا المجازر التي ارتكبها صدّام حسين في كردستان أو العراق، لكنّه آثَرَ الصمتَ ولم يتّخذ موقفًا منددًا صريحًا ومعلنًا؟ أمّا أنا فاعتبره مثقفًا في عداد الأموات، رغم كونه حيًا فيزيولوجيًا! وفي الوقت نفسه لا يسعني إلاّ أن أحيِّي القلةَ الجريئةَ من الأقلام العربية الحرة التي وقفتْ صراحةً مع القضية الكردية ودافعتْ عن حق الكرد في الاستقلال وتكوين دولتهم القومية.

آزاد علي: نحن دائمًا نطالب بتضامن عربي واسع مع قضية الشعب الكردي لأنّنا نعتقد أنّ العرب أقربُ الشعوب إلينا. وهذا التضامن واجبٌ عليهم مثلما يتضامن الكردي مع القضايا العربية ويعتبرها قضيتَه الأساسية. وعندما نطالب الأوساط الثقافية العربية النظرَ بموضوعية إلى المسألة الكردية، فإنّ طلبَنا هذا يشكّل محكًا واختبارًا لديموقراطية هذه الأوساط بل ولإنسانيتها. ففي سوريا على سبيل المثال، هنالك تعتيم إعلامي على مسألة وجود ثنائية قومية في البلاد، وهنالك سعي حثيث لإخفاء مظاهر الثقافة الكردية، ولم يتمّ كسرُ هذا التعتيم إلاّ من قِبل عدد نادر من المثقفين العرب الديموقراطيين. فكيف يتمّ السكوتُ على وجود شعب كامل والسعي لمحو وجوده الثقافي والإنساني قبل حضوره السياسي؟

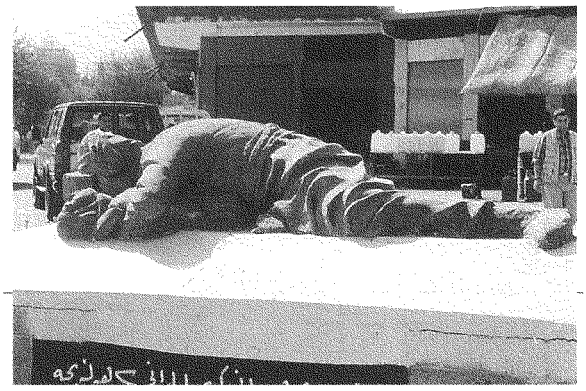

نصب عمر خاور، رمز شهداء حلبجه

خالد عثمان: إذا قرأنا التاريخ قليلاً فسنرى أنّ التضامن العربي ـ الكردي أدّى دورًا كبيرًا. مثلاً تضامَنَ الأكرادُ مع السوريين ضد الإنكليز والفرنسيين. وساندوا القضية الفلسطينية. كما تضامن الوطنيون الأكراد مع الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية على الساحة اللبنانية

إنّ تعزيز التضامن والنضال المشترك بين الشعبين العربي والكردي ينصبّ دومًا لصالح الاعتراف بحقّ الشعب الكردي في تقرير مصيره، وهو السبيل إلى إزالة كل العوائق التي وضعتها القياداتُ والأنظمةُ الدكتاتورية والقمعية والشوفينية التي تمارس العنصرية ضد الأكراد بهدف محو معالمهم القومية والحضارية. وللأسف يشارك هذه الأنظمةَ كثيرٌ من دعاة الثقافة العرب.

فاروق حجي مصطفى: لكنْ لماذا لم نستغلّ المبادرات العربية إلى عقد مؤتمرات للحوار العربي ـ الكردي، ولم نسعَ إلى منح الديمومة لها، خصوصًا وأنّ آفاق الحوار مفتوحة وممهّدة؟ هناك مَنْ يدعو إلى إعادة اللحمة بين العرب والأكراد، فلماذا نسدّ بابَ الحوار؟ لماذا لا نبدي رأيًا مخالفًا للرأي السائد داخل الأحزاب القومية العربية والكردية؟

شيركو بيكه س: نحن مستعدون لأيّ حوار ديموقراطي يَضْمن حريتنا واستقلالنا وكرامتنا، ودون أية شروطٍ تنقص من إنسانيتنا نحن نريد حوارًا يستمر على أرض الواقع مباشرةً بعيدًا عن العموميات التي لم نجنِ منها شيئًا على الإطلاق. أنا شخصيًا مع أيّ مؤتمر أو دعوة للحوار الجادّ، لكنْ يجب أن يكون الحوارُ على أساس الندّ للندّ. كما أنّني أعتبر أنّ استقلال كردستان سيكون في النهاية لصالح العرب والمنطقة بأسرها، عكسَ ما تتصوَّره العقلياتُ العربيةُ المتطرّفة.

المهمّ هو تغيير الفكر جذريًا والاعترافُ بأنّ هناك شعبًا كرديًا لقد وصل تعدادُ هذا الشعب في الوقت الحاضر إلى ما لا يقلّ عن ٣٥ مليون نسمة، يعيشون على أرضهم منذ آلاف السنين، ولهم لغتُهم وتاريخُهم وآدابُهم. والحلّ الأمثل والمنطقي في هذه المرحلة هو إجراء استفتاء عامّ وحرّ في كردستان، وبإشراف الأمم المتحدة والهيئات الدولية، ويُسأل الكردُ في كردستان ـ العراق «هل تريدون البقاءَ داخل العراق أم لا؟» ولتكن إرادةُ الشعب الكردي هي الحَكَمَ. فاذا اختار الكرد العيش داخل العراق فلنَحترمْ هذه الإرادة، وإنْ أرادوا الاستقلال فلنحترم ذلك أيضًا.

آزاد علي: في حدّ علمي لم تكن هنالك مبادراتٌ عربية تدعو إلى الحوار العربي ـ الكردي والمعروف أنّ مؤتمر الحوار العربي ـ الكردي الذي عُقد في القاهرة [عام ١٩٩٨] كان بمبادرةٍ ومشاركةٍ من بعض الأوساط السياسية في مصر وكردستان ـ العراق فقط، وكانت خطوةً مباركةً على أية حال، إلاّ أنّها للأسف لم تستمر وتتعمّق وتتّسع. ويجب أن نعمل جميعًا على ترسيخ ثقافة الحوار وترجمةِ ذلك عمليًا، وبكافة السبل المتاحة.

أما بخصوص طرحك عن إمكانية التأسيس لرأي مخالف لرأي الأحزاب القومية، فيُمْكن للفعاليات الثقافية أن تؤسّس لرأيها المستقل في القضايا التي تهمّ علاقةَ العرب والكرد. ولكنْ باعتبار أنّ هذه العلاقة تظل في الحقل القومي فإنّها متقاطعة بالضرورة مع سياسات الأحزاب القومية من الطرفين ـ وهذا ليس عيبًا أو خطأً في الإطار العام.

خالد عثمان: مهما تكن المسافةُ بين الأكراد والعرب بعيدة، فإنّها ستتقلّص عندما يعترف الواحدُ من الفريقيْن بالآخر والحوار ضروري بينهما، خصوصًا في ظل التطورات المتلاحقة في منطقتنا. علينا، أكرادًا وعربًا، أن نكون من أنصار جبهة الحوار لا جبهة المقاطعة والاستعلاء وعلينا ألاّ نعيش في الأوهام ونتركَ أمورَنا بأيدي الآخرين ليقرروا مصيرنا.

شيركو بيكه س

شاعر، ورئيس مركز سردم لطباعة ونشر الثقافة الكردية، ووزير الثقافة السابق في حكومة إقليم كردستان في السليمانية

خالد عثمان

سياسي كردي لبناني، ورئيس الجمعية الخيرية الكردية اللبنانية

آزاد علي

باحث وكاتب سياسي وروائي يحمل درجة الماجستير في تاريخ العمارة

الفكر العروبي الرسالي في علاقته بالآخر: الكرد نموذجاً

حسين عمر

المشهد السياسي العالمي وتراجُع المركزية

« . لا يوحي المشهدُ السياسي العالمي باضمحلال هويات بعينها. أكثرَ من هذا، تتصدّر هذا المَشْهدَ مسألةُ الحفاظ على الهويات بمختلف تجلّياتها... وذلك إثر الانكفاء الذي راح يَشْهده، في بداية الألفية الثالثة، مفهومُ الدولة المركزية الصلبة الذي أسَّس له اليعاقبةُ. ويُعتَقد أنّ القرن الحادي والعشرين سيكون قرنَ تحطيم الدول ـ الأمم، وتحوُّلِها المؤسسي والبنيوي، وأقلمَتِها وأثْنَنَتِها، والاعترافِ بالتمايزات، بما فيها التمايزاتُ الطائفية والفئوية.»[1]

من هنا لا تكمن المسألة في اضمحلال هوية أو أخرى، وإنّما في طبيعة التحديدات التي تُطلَق على الهويات، وفي صيغ العلاقات المستقبلية بين تلك الهويات كبديلٍ من العلاقات الراهنة التي يعتريها الكثيرُ من العسف واللاندّية.

المفارقة أنّ هذا السياق التفتيتي لبروز الهويات وتطوُّرها يتوازى مع سياق آخرَ معاكسٍ يتمثل في تصاعد وتيرة المركزَة الاقتصادية، وبروز هيمنة سياسية وعسكرية أُحادية على المستوى العالمي كما تتوازى حركةُ تطوير الصيغ الدستورية والقانونية لأوضاع المكوِّنات الثقافية والاجتماعية والكيانات التي تعيش داخل الدول القومية المعصرنة (مثل الكاناك في فرنسا والباسك في إسبانيا والكيبيك في كندا) مع حركة توحُّد حثيثة في إطار منظمات وتجمعات قارّية وإقليمية ودولية (الاتحاد الأوروبي نموذجًا). إذًا، فطبيعة العلاقة بين هذه المكوِّنات المحدَّدة بهويات متباينة هي التي تتعرض للتحول والتطور.

فالشعوب الأوروبية التي كانت تعيش في إمبراطوريات (مثل الشعوب النمساوية والهنغارية والجرمانية والروسية..) فَكَّكتْ هذه العلاقة، وأعادتْ صياغتَها تحت تأثير بروز الأفكار القومية واستحداثِ مفهوم الدولة ـ الأمة، وأقامت الدولَ المستقلة. وفي حين لم تَمنع الحروبُ والنزاعاتُ المديدةُ بين تلك الشعوب صياغةَ علاقةٍ وحدويةٍ حديثةٍ تأخذ الخصوصياتِ في الحسبان، وتتمثل في الاتحاد الأوروبي المتوسع، تتراجع المركزيةُ الصلبةُ للدولة الواحدة أمام التطوير الدستوري المستمر لأوضاع الكيانات المتمتعة بالخصوصية.

النخب العربية والأكراد

وفي منطقتنا أيضًا، ينبغي التصدي لمسألة العلاقة بين المكوِّنات القومية والثقافية والاجتماعية الموجودة فيها، وإزالةُ صيغة القومية المهيمِنة والقوميةِ المضطهَدة أولاً، ومن ثم بناءُ أطرٍ تنظِّم علاقاتٍ قائمةً على الاعتراف والاحترام والتفاعل المتبادل والمصالح المشتركة. لكنّ ذلك يعوِّقه عاملان اثنان: الطغيان السلطوي، والغلوّ القومي.

في ما يتصل بالعلاقة الكردية ـ العربية تحديدًا، يمكننا القول بأنّ الاستعمار في بداية القرن المنصرم قد «أورث» أجزاءً من الوطن الكردي لأجزاءٍ من الوطن العربي.[2] كما يمكننا القول بأنّ التعامل مع هذا المقسوم الاستعماري وكيفية إزالة نتائجه كان هو المحدِّدَ لنمط التعاطي العربي ـ الكردي، وكلٌّ فريقٍ من موقعه: العرب من موقعهم كقوميةٍ سائدة، والكرد كقومية مضطهَدة.

ومع ذلك فإنّه لا يُمْكن وضعُ العرب جميعًا في موقع واحد من المسألة الكردية. ولا يُمْكن الخلطُ بين القومية العربية كمفهوم سياسي وحضاري، والشوفينيةِ العربيةِ الداعية إلى محو الهويات الخاصة بالمكوِّنات الموجودة في الرقعة الجغرافية المحكومةِ عربيًا وإحلالِها في الهوية العروبية.

ففي حين تأتي أكثرُ المواقف عدائيةً وتشددًا حيال الكرد وقضيتهم من السلطات القامعة ودعاةِ العروبة الرسالية المعرقنة الداعيةِ إلى ابتلاع كلِّ المكوِّنات الواقعة بين شاطِئَي المحيط والخليج، إضافةً

١ ـ جوزيف ياكوب، ما **بعد الأقليات، بديل عن تكاثر الدول** (باريس دار أتوليه للنشر، ٢)، ص ١١ وهو كتاب باللغة الفرنسية، وقد قمنا بترجمته إلى العربية، وهو قيد الطبع (ح ع)

٢ ـ جوان آشتي، «الواقعي والموهوم في الرؤى العربية للكرد و'علاقة' هم العربية،» مجلة **الحوار**، العدد ٤٠، صيف ٢ ٢

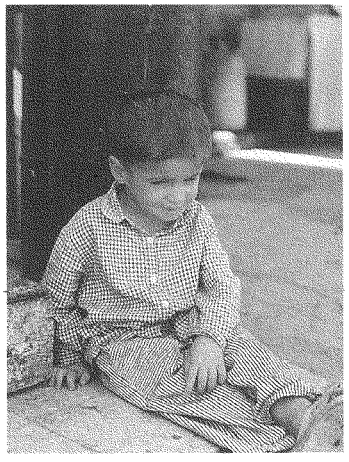

طفل من كـردسـتـان ـ العراق

إلى التيـارات الأصـوليـة التي لا ترى خـارج «الأمـة الإسـلامـيـة» انتماءً، تُبدي نخبٌ عربيةٌ تموقعتْ خارج المواقع السابقة وتبنَّتْ قيمًا سياسيةً وحقوقيةً وأخلاقيةً إنسانيةً مواقفَ إيجابيةً ومنصفةً من الكرد وقضيتهم. وهذا ما يجعلنا نعتقد بأنَّه بقدْر ما تحمي هذه النخبُ الثقافيةُ قيمَها المعرفيةَ من طغيان السياسات بأطرها التقليدية السابقة، تتمكّن أيضًا من اتِّخاذ مواقف تنسجم وقيمَها الإنسانيةَ؛ وبقدْر ما تُخضع هذه النخبُ معارفَها الثقافيةَ لطغيان تلك السياسات وترتهن لها، تَفْقد مصداقيتَها وتعجز عن اتِّخاذ المواقف الإنسانية والأخلاقية المطلوبةِ منها.

وبعيدًا عن الجدال الدائر بين فئات من المثقفين العرب عمّا إذا كانت العروبةُ والوحدةُ العربية مجردَ فكرتيْن ولّى زمانُهما وماتتا، أو أنّ العروبة هويةُ أمة وأنّ الوحدة العربية عمليةٌ تاريخيةٌ لا بدّ أن تتمّ، نتساءل: هل يَصْلح أن يتحول الانتماءُ الإثني لقبائل عربية سكنتْ شبهَ الجزيرة العربية، وهاجَرَ بعضُها قبل الدعوة الإسلامية، وتوسّعتْ هجراتُها مع هذه الدعوة، إلى هوية إثنية (وأعني العروبة) لمكوِّنات إثنيةٍ وثقافيةٍ واجتماعيةٍ ودينيةٍ **مختلفة** سكنتْ، على مرّ التاريخ، في شمال أفريقيا ووادي النيل والشام وبلادِ الرافدين لمجرَّد أنّ أغلبية هذه المكوِّنات استجابت للدعوة الدينية التي انطلقتْ من عمق الصحراء العربية؟

ماذا لو بقي العربُ يَحْكمون الأندلس؟ هل كان فقهاءُ الفكر الشوفيني سيُفْتُون بأنّ الأسبان هم أحفادُ قحطان؟

إنّ العروبة بهذا المعنى تكفُّ عن كونها هويةً حضاريةً لأحد أقدم المكوِّنات الإثنية في المنطقة، لتغدو نزعةً قوميةً شديدةَ الغلوّ تُماثِل الطورانيةَ في سعيها إلى ابتلاع الهويات المغايرة وهضمِها.

إنّ تحميلَ مفهوم القومية هذه النزعاتِ الشوفينيةَ والذعرَ من الآخر القوميّ يعودان أساسًا إلى مسار التطور التاريخي والثقافي والاجتماعي في منطقة الشرق. فمفهوم القومية حديث نسبيًا، وهو من المفاهيم المعاصرة للثورات الاجتماعية والوطنية التي حدثتْ في الغرب، ولاسيّما الثورة الفرنسية. وقد تعرَّض هذا المفهومُ لعمليةِ عقلنةٍ من خلال ربطه ببناء الدولة ـ الأمة المستندةِ إلى أفكار فلسفة التنوير المتمحورة حول التعاقد الاجتماعي الحرّ بين الدولة والمجتمع (روسو)، ومبدإ فصل السلطات والتوازنِ بينها (مونتسكيو)، وحمايةِ حرية الرأي والتعبير (ڤولتير). ومن هنا رَكَّزَ الفكرُ القومي على مفهوم الوطنية، ومفهوم الأمّة المقترنِ بالدولةِ الضامنةِ للقانون والحقوق. وما كانَ لهذا أن يتحقق لولا التناغم بين الحركة الفكرية المتمثّلة في فلسفة الأنوار، والتطورِ الاجتماعي المتمثل في ولادة القوى الاجتماعية الجديدة التي شكَّلتْ حاملاً لهذا المشروع التنويري. على أنّ هذه المسألة كانت مسألةً تراكميةً: فقد كان هناك عصرُ النهضة وأفكارُه، ومن ثم حركةُ الإصلاح الديني المتمثلة في اللوثرية وما أعقبها، وبعدها كانت فلسفةُ الأنوار، والمشروعُ القومي المعقلن. والآن تتم إعادةُ النظر في أساس الدولة ـ الأمة تلك، وتأخذ القيمُ المعاصرةُ (كحقوق الإنسان، وحقوقِ الأقليات والجماعات والأفراد المنتمين إلى المكوِّنات الاجتماعية الخاصة، والحرياتِ الفردية، والمساواةِ بين الجنسين) مجالاً أوسعَ من الاهتمام الدستوري والقانوني.

وأما في منطقتنا فلم يتحقق هذا التراكمُ بسبب البنية الضعيفة للمجتمعات وتخلُّفِها من جهة، وبسبب سطوة الاستبداد السلطوي من جهة ثانية والمعلوم أنّ الاستبداد المذكور قاوم الأفكارَ المختلفة معه وحاربها، وقَفَّعَ أيادي الداعين إليها، وعَمَدَ إلى تسييد الثقافة السلطانية المجِّدة للسلطة والمبرِّرة لاستبدادها، وثبَّت قاعدة «الطاعة لوليّ الأمر،» وحارب الفكرَ والفلسفةَ. يقول الباحث هادي العلوي في هذا الصدد: «إنّ الفلسفة التي وَفَّرتْ معالجاتٍ حيويةً للسياسة على يد الإغريق لم توفِّر ما يماثلها على يد المسلمين. وبخلاف السياسات الإغريقية، فإنّ حيوية الفكرالسياسي في الإسلام تقع خارج الفلسفة.»[1] وربما هذا ما يفسِّر صعوبةَ نفاذ مفاهيم فلسفيةٍ

١ ـ هادي العلوي، **فصول من تاريخ الإسلام السياسي** (نيقوسيا مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٥)

الفكر العروبي الرسالي في علاقته بالآخر: الكرد نموذجاً

عريقةٍ جدًا إلى الوعي السياسي في منطقتنا حتى يومنا هذا، كمفهوم الديموقراطية وقيمها مثلاً

في غياب هذا التراكم ـ إذ لم يَظْهر عندنا على الصعيد الديني ما يماثل اللوثريةَ، ولا على الصعيد الفكري ما يماثل فلسفةَ الأنوار، ولا على الصعيد القومي ما يماثل البسماركيةَ ـ لم يَمْنع التوجُّسُ من المد السلفي الإسلامي، ولا التأثُّرُ بالفكر القومي الاشتراكي الذي مَثَّلَ خروجًا على الفكر القومي الأصيل في أوروبا، دعاةَ العروبة الأوائلَ من استجلاب الكثير من الإرث الميثولوجي والقداسي التقليدي وإلباسِه ثوبًا قوميًا. كما لم يمنعهم من طرح فكر رسالي متمِّم بالخلود، أقربَ إلى اليوتوبيا منه إلى الأفكار القومية المعاصرة التي أَوْلَتْ مسألةَ الدولة وعلاقتِها المتوازنةِ بالمجتمع الأهميةَ الأولى. في حين فَشل حَمَلَةُ المشروع القومي العربي في تجاوز مفاعيل التقسيم الاستعماري، وبناءِ الدولة ـ الأمة، وانقسموا على ولاءات لسلطات يَنْعتونها بالقُطْرية...

أمام عجز دعاة الوحدة عن تجاوز مفاعيل التجزئة الاستعمارية، معطوفًا عليه تزايدُ وطأة مفاعيل تدخُّل الخارج النازع إلى الهيمنة على الداخل الهشّ، غدت أيةُ دعوة إلى التمايز والتمسك بالخصوصية «إسهامًا إضافيًا» في مسار التجزئة، و«تآمرًا» على وحدة الأمة وكيانها، و«تواطؤًا» مع ذلك الخارج على مزيد من التفتيت. وهكذا يغدو رفضُ التذوّب ورفضُ القبول بالهيمنة تآمرًا وتهديدًا... بمنطق هذه الذهنية المتقوقعة والمقفلة طبعًا.

وأحيانًا يَدفع هذا الفكرُ الرسالي بالغلوّ العروبي إلى حد الهذيان، لدرجةٍ تعتمد «الفتوى» التاريخية على الميتافيزيقا. وهكذا يؤرِّخ د. أحمد داوود لنشوء البشرية بخلق آدم في مغارة في جبل السراة في شبه الجزيرة العربية، ويُنطقه باللغة العربية،[1] لتنتشر البشريةُ من هناك. وبذلك يكون جميعُ البَشر عربًا في جذورهم! وإذّاك لا نندهش حين يقول د. داوود: «إنّ الأكراد عرب من أبناء مُضَر وربيعة،» وإنّ «الأكراد أشتاتٌ من القبائل العربية الرعوية ابتعدتْ عن المركز.. »[2]

وهذا الغلوّ هو ذاتُه الذي يدفع بالكاتب منير شفيق لأن يقول «إنّ وجود شعوب عربية تَحْمل هويةً وانتسابًا عربيَيْن يمثِّل واقعًا موضوعيًا لا يَسْمح لمُنْكره أن ينفي انتسابَه العربي، حتى لو تقزَّز منه وتعالى عليه. كذلك شأنُ مَنْ يشدِّد على هويات أخرى، كالإسلامية أو المسيحية أو القطرية. فالمرء يكون عربيًا مسلمًا، وعربيًا مسيحيًا، وعربيًا ليبيًا، أو مصريًا، وحتى كرديًا وأمازيغيًا إذا شاء.»[3]

نعم، بإمكان العربي، كما الكردي والأمازيغي، أن يكون مسلمًا أو مسيحيًا أو حتى ملحدًا، مثلما يمكنه أن يكون مصريًا أو سوريًا أو جزائريًا. فهذه الانتماءات العقيدية والوطنية يمكنها أن تتجاوز البعدَ العرقي الضيقَ الذي يريد السيد شفيق حَصْرَنا فيه عنوةً تحت طائلة اتهامنا بالتنكر «لانتسابنا العربي» والتقزز منه، وذلك في عمليةِ خلطٍ خاطئةٍ بين هويتين: الهوية الوطنية التي تتحدَّد بعلاقة المواطنة القائمة على ثنائية الحقوق والواجبات، والهوية الخاصة بشعوبٍ لها جذورُها الثقافيةُ والحضاريةُ. والحقّ أنّ بإمكان السيد شفيق أن يكون فلسطينيًا وبريطانيًا وأن يتمسك بقوميته العربية، دون أن يتَّهمه الإنكليزُ بالتنكر لإنكليزيته.

وانطلاقًا من الخلفية الشوفينية نفسها، ماثل رئيسُ «اتحاد الكتاب العرب» د. علي عقلة عرسان، وفي إجحافٍ شنيعٍ بحق الكرد، بين اقتراح وزير الخارجية البريطاني الأسبق جون ميجور بتأمين ملاذٍ آمنٍ لثلاثة ملايين كردي شَرَّدهم البطشُ الصدّامي، ووعدِ بلفور لليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين![4]

١ ـ د. أحمد داوود **تاريخ سوريا الحضاري القديم ـ المركز** (دار المستقبل للنشر، ١٩٩٤)

٢ ـ لمزيد من الاطلاع على أطروحات الدكتور داوود ومغالطاته بشأن الكرد، يمكن الرجوع إلى التعليق الذي كتبه د. روزاد علي على الكتاب السابق الذكر ونُشِرَ على شكل كرّاس عام ١٩٩٨

٣ ـ منير شفيق، «في موضوع القومية والوحدة العربيتين،» جريدة **الحياة**، ٢٠٠٣/١٠/١٢

٤ ـ علي عقلة عرسان، «من بلفور إلى ميجور،» صحيفة **الأسبوع الأدبي** (دمشق)، ١٩٩١/٥/٢

فلاّحون من رانيه

ويحتجّ كاتب عربي، يدعو إلى وطنٍ واحدٍ للعرب والكرد معًا، على عودة الكرد المرحَّلين والمهجَّرين قسرًا إلى ديارهم، ويصفها بأنّها طردٌ للعرب وانتقامٌ منهم. فالأستاذ صقر أبو فخر يُبدي «خشيتَه» أن يقع الأكرادُ في ما وقع فيه نظام صدّام حسين. ثم يَسْتبلهنا بحشر تساؤل على لسان «كثيرين»: «ما الفرق، إذن، بين الديكتاتورية الصدّامية والصهيونية والعنصرية الكردية؟» مستطردًا بأنّ حق عودة الأكراد إلى ديارهم التي طُردوا منها يجب ألاّ يعني «طردَ» العرب من الأمكنة التي يقطنون فيها. . مهما تكن الأسباب.[1]

إنّ السؤال الذي كان ينبغي أن يطرحه السيد أبو فخر منذ زمن التهجير والترحيل والتجميع القسري للكرد في معسكرات مغلقة هو «ما الفرق بين هذا التهجير القسري للكرد، والتهجير القسري الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين؟» وأما السؤال الذي نوجِّهه نحن إليه فهو. «هل حقُّ عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم يجب ألاّ يعني 'طردَ ' المستوطنين من الأمكنة التي يقطنون فيها... ومهما كانت الأسباب؟'»

الواقع أنّ الكرد لم يقابِلوا ـ ويجب ألاّ يقابِلوا ـ هذا الغلوَّ القوموي، الناكِرَ عليهم هويتَهم الخاصةَ، بفكر قومي وخطابٍ مماثلَيْن له فليس بين الأكراد مَنْ يقول بأنّ العرب أو غيرَهم من القوميات أكرادٌ هبطوا من أعالي جبالهم أو نَزَحوا عن سهولهم ليبتعدوا عن المركز وليَتُوهوا في عمق الصحراء ويَنْسوا لغتَهم الكردية!

ثم إنّ الكرد في جنوب كردستان (شمال العراق)، وفي أول فرصة سنحتْ لهم ليسنّوا القوانينَ في وطنهم، مَيَّزوا في تشريعهم بين ما هو «**كردي**» كتعبير عن الانتماء الاثني ـ القومي وما هو «**كردستاني**» كتعبير يَشْمل كلَّ مواطني كردستان بغضّ النظر عن أصولهم القومية،[2] وذلك احترامًا للتنوّع الإثني والديني والثقافي لمواطني الإقليم الكردستاني كما أنّ النخب الكردية تفاعلتْ بإيجابية مع المواقف الإيجابية التي تبديها نخبٌ عربيةٌ تنتمي إلى تيارات مختلفة، كذلك الموقف الذي يبديه الكاتبُ التونسي د. تهامي العبدولي حينما يقول «لا يمكن أن نتجاوز الحقَّ التاريخي للأكراد إلا بمنطق المرجعيات الإيديولوجية، التي إمّا أن تكون مرجعياتٍ إسلامية، أو مرجعياتٍ قوميةً شوفينية »[3] أو كذلك الموقف الذي عبّر عنه المفكّر العراقي د. عبد الحسين شعبان بقوله: «ثمة نقص في إسلاميتي، وثمة نقص في عروبتي وقوميتي، وثمة نقص في مواطنيتي وجنسيتي، وفي معاييري الإنسانية وأفكاري، إنْ لم أقرّ وأعترفْ علنًا وأدافعْ بكلّ ما أستطيع عن حقوق الشعب الكردي في تقرير مصيره.»

مثلُ هذيْن الرأيْن الأخيريْن عبارةٌ عن نماذج من تحرير الهوية من جذورها العرقية المدَّعيةِ النقاءَ، لصالح البعد الإنساني والحضاري الذي يركّز على المشتركات الإنسانية الضامنة لإمكانية التعايش والتفاعل والانتفاع المتبادل مع الاحتفاظ بخصوصياتنا وتنوعنا. فالحال أنّ الرسالة الإنسانية لا تُناط بأمةٍ لوحدها، وإنّما بالاشتراك الإنساني المتسامي على التمييز والتعصب والحقد على الآخرين. والحقّ أنّ الاستماتة في الدفاع عن فكرةٍ ما قد تُنذر أحيانًا بمشارفة الفكرة ذاتها على الموت... علمًا أنّنا هنا نتحدث عن الأفكار لا الهويات

حسين عمر

كاتب كردي ومترجم

١ ـ صقر أبو فخر، «في سبيل وطن واحد للعرب والكرد معًا،» مجلة **الحوار**، العدد ٤، ٣ ٢ تعليق مُعِدّ الملفّ (ف ح م) الكاتب صقر أبو فخر لم يحتجّ إطلاقًا على عودة الأكراد إلى أملاكهم وبيوتهم في كركوك، بل يعتبر هذا الأمر حقًا من حقوقهم لكنّه يحتجّ على طرد العرب من هذه المدينة ومن غيرها، وهو يدعو إلى حلّ إنساني لهذه المشكلة في إطار وطن واحد للعرب والكرد معًا

٢ ـ جوزيف ياكوب، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩

٣ ـ د تهامي العبدولي، في حوار مع سالار أوسي، في كتابه **الكرد في الوعي الثقافي العربي** (دار أبعاد للطباعة والنشر)، ص ٢

حقّ تقرير مصير الشعب الكردي:
الضمانة الوحيدة لحل المشاكل العربية ـ الكردية

كمال رؤوف

طَرَحَ احتلالُ العراق من قِبل الولايات المتحدة الأميركية وحليفتها بريطانيا الكثيرَ من التساؤلات عن قضايا سياسية واجتماعية قديمة تتعلّق بنوعيةِ وكيفيةِ التعايش بين القوميات والطوائف.

ومن المعروف أنّ الإجابة عن هذه التساؤلات مرتبطةٌ مباشرةً بحل قضية الشعب الكردي، المختلفِ قوميًا عن القومية العربية. والمعلوم أنّ الكرد، منذ تأسيس الدولة العراقية في مطلع عشرينيات القرن الماضي، كانوا محرومين من المشاركة في إدارة البلاد، رغم أنّ دستور العراق عام ١٩٥٨ أشار إلى أنّ الدولة العراقية تتكون من قوميتين رئيسيتين «العربية والكردية.» وهكذا اتجهت البوصلةُ الكرديةُ في العراق نحو إقامة الحركات السياسية، وبعضُها مسلَّح اتّسم بالعنف مرات عديدة. وبقي الأكراد في دوّامة الحرب والصراع إلى أن وصلوا مع الحكومة العراقية في بداية السبعينيات إلى توقيع اتفاقيات تفاهم (بيان آذار واتفاقية الحكم الذاتي) ومنذ ذلك الحين دخلت الحياةُ الكردية مرحلةً أخرى من الصراع اتسمت بالمؤامرة على الأكراد، وبصراع دموي مع الحكم في العراق، إذ مارس هذا النظام كافةَ أنواع القمع بما فيها استخدامُ الأسلحة الكيماوية.

يتمتّع الأكراد، منذ انتهاء حرب تحرير الكويت واندلاع انتفاضة ١٩٩١ وإنشاءِ المنطقة الآمنة من قبل قوات التحالف الدولي، بنوع من الحكم الذاتي أَسْفر عن انصراف الأكراد إلى متابعة شؤون منطقتهم بأنفسهم. ورغم أنّ هذه الإدارة الذاتية لم تأتِ نتيجةً للحوار أو المفاوضات بين الكرد والسلطة المركزية، فإنّها أصبحتْ أمرًا واقعًا وتمّ التعاملُ معها على هذا الأساس ورغم أنّ الكرد لم يكونوا أصحابَ تجربة في الحكم، فإنّ هذه الإدارة استمرّت قائمةً بفاعلية ونشاطٍ، وربما هي أطولُ سلطةٍ كرديةٍ بعد الحرب العالمية الأولى: فهي أطول عمرًا من إدارة حكومة الشيخ محمود الحفيد التي أُنشئتْ في العقديْن الأولين من القرن الماضي في السليمانية (كردستان ـ العراق)؛ كما أنّها أطولُ من حكومة قاضي محمد في جمهورية «مهاباد» الكردية التي أُنْشئتْ في منتصف القرن العشرين في كردستان ـ إيران.[١] والحال أنّ استمرار الإدارة الكردية الحالية أتاح المجالَ للكرد لكي يَمْتحنوا، بعيدًا عن الشعارات السياسية، مدى صدقية التيارات السياسية الكردية وقدرتِها على إدارة شؤونها. ويرى العديد من المراقبين أنّه يُمْكن اعتبارُ نشوء هذه الإدارة، برغم المصاعب والمشاكل الداخلية والخارجية، فرصةً ذهبيةً للشعب الكردي. فقد استطاعت الأحزابُ السياسية الكردية خلال العقد الماضي تحقيقَ الكثير من المنجزات، سواء على الساحة الداخلية أو على صعيد بلورة القضية الكردية في الخارج. لكنّ المجالَ الوحيد الذي لم يستطع الأكرادُ التقدمَ فيه هو إيجادُ حوار صريح وبنّاء بين التيارات السياسية في الأوساط والقوميات والطوائف بشكل عامّ في العراق، وإيجادُ صيغة مستقبلية للعلاقة بين الكرد والسلطة في العراق يتّفق عليها جميعُ الأطراف الداخلية المعنية وتحظى بالدعم الدولي.

أمام فشل الأحزاب الكردية في هذه المسألة، يحاول العديدُ من المثقفين الكرد المستقلين بلورةَ رؤية حول نوع التعايش بين الكرد والعرب والقوميات الأخرى في العراق، بحيث يكون هذا التعايشُ سليمًا وسلميًا واختياريًا جديرًا بالإنسان المعاصر، ويَضْمن عدمَ تكرار المآسي التي شهدتْها الدولةُ العراقية منذ نشوئها، ويَزْرع بذورَ الثقة بين جميع الأطراف بعد أن عملت الحكوماتُ المتعاقبةُ في العراق على تفكيكها ولا يخفى على أحد أنّ عودة هذه الثقة المفقودة بين العرب والكرد ليس أمرًا هيّنًا، ولا يمكن إيجادُها من قِبل جهاتٍ وأطرافٍ يتوجّس بعضُها من بعض وتعمل من خلف الكواليس على عقد اتفاقات أقربَ

١ ـ أُنشئت حكومة مهاباد الكردية في عام ١٩٤٦ لمدة ١١ شهرًا، وأُسقطتْ عامَ ١٩٤٧ كمؤامرة ونتيجةً للتفاهم الأميركي السوفياتي، وأُعدم رئيسها

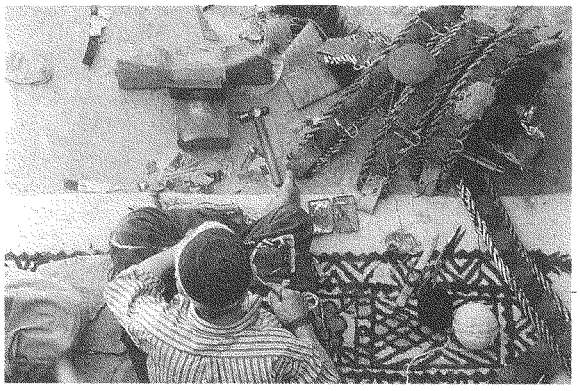

صانع سروج في كردستان ـ العراق

إلى المجاملات فالقضية الكردية ليست قضية سياسية وادارية فحسب، بل هي أيضًا مسألةٌ قوميةٌ يقتضي حلُّها العودةَ إلى رأي الشعب واستفتاءه لاختيار نوعية هذا الحل.

الآخر: الشك والريبة

يرى كثيرٌ من الكرد أنّ جميع مشاكلهم تنبع من نقطة واحدة، وهي حرمانهم من وجود دولة كردية مستقلة. لذا فإنّ أصحاب هذا الرأي يركّزون دومًا على انفصال الكرد عن القوميات الأخرى، ويَدْعمون رأيَهم هذا باستذكار المآسي والويلات التي تعرّض لها الكردُ على مدى ٣٥ عامًا مضت. ولكنّهم بذلك، سواء أدركوا أو لم يدركوا، يَزْرعون بذورَ الشك وعدم الثقة حيال الآخر، حين يضعونه على الدوام في قفص الاتهام ويصوّرونه إثمًا قبيحًا، في حين يَنْسبون كلَّ جميلٍ وصحيحٍ إلى أنفسهم!

إنّ خطأ هذه النظرة لا يَكْمن فقط في أنّ أصحابها يَعدّون أنفسَهم من أكثر المخلصين للشعب الكردي، بل يكمن أيضًا في أنّهم يريدون التحدثَ نيابةً عن الكرد جميعًا. هذا ناهيك عن أنّهم يَظْلمون الكرد حين يعتقدون أنّ تقرير المصير حقّ للأكراد **وحدهم** لأنّهم تعرّضوا لأكثر من ثلاثة عقود من المآسي في ظل نظام صدام حسين إنّ هذه النظرة لا تفسح المجالَ أمام الحوار، وهي انفعال سياسي لا أكثر. ونجد الرأي نفسَه في الجهة المقابلة لدى الكثير من الشوفينيين العرب وربما تكون هذه النظرة نواةً للفاشية، لأنّ النزعة القومية المتطرفة لدى أية قومية تؤدّي في النهاية إلى إيديولوجيا التقديس، أي الركود وعدم التغيير. والحال أنّ القوميين العرب والكرد يحاولون جاهدين التمسُّكَ بماضيهم، وهم يحاولون باستمرار خلقَ قناعٍ لنزعاتهم المتطرفة، الأمر الذي يؤدي إلى **فصل** جسور الترابط بينهم.

قد يكون هناك العديد من المثقفين العرب يفتخرون بأطروحاتِ شخصيةٍ عربيةٍ كسليم خياطة، سبق أن عرضها في مؤتمر زحلة عام ١٩٣٦. ورغم أنّ محاولات هذا المفكّر ورفاقه لإقامة «ولايات عربية متحدة» باءت بالفشل، إلاّ أنّ حلمهم هذا ما زال قائمًا في فكر الكثير من المثقفين لأنّهم كانوا يحاولون تحقيقَ وحدة عربية شاملة واستقلال مطلق في فترة حرجة من حياة الأمة العربية. لكنّ الغريب هو أنّ القوميين العرب يَرَوْن أنّ الحدود المرسومة بين الدول العربية هي حدود وضعها الاستعمار (بموجب اتفاقية سايكس ـ بيكو) ويطالبون برفعها، لكنْ عندما يطالِبُ الكردُ برفع الحدود التي قَسَّمَتْ كردستان إلى أربعة أجزاء، فإنّ أولئك القوميين العرب يتهمونَ الكرد بالانفصالية! فلماذا لا يكون للكرد، مثل العرب، الحقّ في الاستقلال والوحدة حين يكون الطرفان قد تعرّض وطنُهم للتقسيم؟

إنّ عدم انفصال الكرد عن المركز برغم التغيّرات الأخيرة في العراق، مع أنّه كان يُتوقَّع منهم قبل الحرب أن يستغلّوا أبسطَ فرصة لإعلان استقلالهم، ربما طمأن العربَ إلى حدٍ ما وربّما كان عدمُ حدوث مثل هذا الانفصال الدافعَ وراء رفع العديد من المثقفين العرب أصواتَهم للمطالبة بحلّ ديموقراطي وسلمي للقضية الكردية. والحقّ أنّ هذه الانعطافة التاريخية التي نراها في وسائل الاعلام العربية من حيث التعاطي بإيجابية مع القضية الكردية، وهي انعطافةٌ يقف وراءها بعضُ المثقفين العرب التقدميين، يَنْظر إليها المثقفون الكرد بكثير من الاهتمام والتقدير ويأملون أن تؤدي إلى إيجاد أرضية مناسبة للحوار والتفاهم بين العرب والكرد. كما يتطلعون إلى أن لا تكون مثلُ هذه المواقف نوعًا من صحوة الضمير المتأخرة فقط، بل يجب العملُ جديًا من أجل توضيح المسألة الكردية للرأي العام العربي لكي يكون له دور مؤثّر وفاعل لحلّ القضية الكردية ديموقراطيًا، لا في الدول العربية التي تحتل جزءًا من كردستان فحسب وإنّما في الدول الأخرى أيضًا

لكنّ المشكلة في تعاطف هؤلاء المثقفين العرب مع القضية الكردية هي في كونهم يَنْظرون إليها بمنظار إنسانيّ فقط، لا كقضية سياسية عادلة تستوجب الحلَّ الديموقراطي من موضع

حق تقرير مصير الشعب الكردي:
الضمانة الوحيدة لحل المشاكل العربية ـ الكردية

الإيمان بعدالتها. لذا نسمع كثيرًا من المثقفين العرب ينظرون إلى القضية الكردية بمنظار مصالح السلطات العربية، فلا يعترفون بالحقوق القومية الكاملة للشعب الكردي.

توزيع المسؤولية

يُرجعُ القوميون الكردُ كلَّ مشاكل الكرد إلى خارج المجتمع الكردي وإلى عدم وجود دولة كردية مستقلة وبالمثل، فإنّ القوميين العرب يريدون حلَّ القضية الكردية خلف الكواليس، وفي أجواء سياسية وحزبية غير واضحة. لذا فإنّ القومية المتطرفة في أيّ زمان ومكان، ورغم ادّعاء شعبيتها، ليست إلاّ تيارات سياسية وإيديولوجية لا ديموقراطية

من هذا المنطلق على المثقفين العرب أن تكون رؤيتُهم للقضية الكردية بعيدةً كلَّ البعد عن رؤية القوميين المتطرفين. ومثلما يدافعون عن القضية الفلسطينية فإنّ عليهم أن يدافعوا عن الحل الديمقراطي والسلمي للقضية الكردية. ففي هذه الحالة فقط يُمْكن الفردَ الكردي أن لا ينظر إليهم بعين التآمر والشك من هنا فإنّ عودة الثقة بين الجميع يجب أن تأتي على يد المثقفين التقدميين الكرد والعرب، بعيدًا عن روح التعصب والاستعلاء وفرض الأمور بالقوة. وهذا يتطلّب الكثيرَ من اللقاءات والندوات لكي يتسّنى لهم وضعَ روابط تقرِّب الجميع. وهذا يتوقّف أيضًا على تفهّم حق تقرير المصير بما فيه الاستقلال، لأنّ حق تقريرالمصير بدون حق الاستقلال ليس إلاّ كذبةً سياسيةً وخدعةً ولا يمكن أن تعيد الثقةَ بين الطرفين. والمعروف أنّ القومية المتسلِّطة ترفض حق تقرير المصير، بما فيه الانفصال، بحجة الحفاظ على الوحدة المقدسة ووحدة التراب الوطني؛ وفي الوقت نفسه فإنّ هذا الحل لدى القوميين التقليديين من القومية المستضعَفَة يُختزل في الانفصال **الفوري** عن الآخر.

والحقّ أنّ الاعتراف بحق تقرير المصير بعيدًا عن هاتين الرؤيتين المتناقضتين يعني حقَّ اختيار نوعية العيش بين الطرفين بشكل متساوٍ، وليس من الضروري أن يؤدّي في النهاية الى الاستقلال وأعتقد أنّ الاعتراف بحقّ الشعب الكردي في تقرير مصيره هو الضمانة الوحيدة لحل المشاكل بين الطرفين باسلوب حضاري يضمِّد الجروحَ التي خلّفها الماضي الأسود.

كمال رؤوف

رئيس تحرير صحيفة **هاولاتي** الكردية، وهي صحيفة كردية مستقلّة تصدر في السليمانية

هل المؤتمر الأول للحوار العربي ـ الكردي عام ١٩٩٨ خطوة صحيحة؟

عابدين كاردوخي

الحوار العربي ـ الكردي: ثلاث مراحل

يمكن القول إنّ دورة الحوار الكردي – العربي مرّت بثلاث مراحل من تاريخها المشترك: مرحلة الدولة الإسلامية، فمرحلة الدولة العثمانية، فمرحلة الدولة القومية

ففي ظل الدولة الإسلامية دَخَلَ الشعبان الجاران بوتقةَ حضارة الإسلام التي أوجدتْ بينهما قواسمَ مشتركةً على أرضية «لا فرقَ لعربي على أعجمي إلا بالتقوى » لقد أبدع هذا النظامُ عالمًا حضاريًا شارك في تأسيسه العربُ والكردُ والفرسُ والتركُ وغيرُهم ومن خلال هذا النموذج حققت الأمةُ الإسلاميةُ انتصارات وفتوحات يَذْكرها التاريخ، بالإضافة إلى تقدم في كل المجالات رغم تعدد الدول التي قادت هذه الأمةَ من أموية وعباسية وأيوبية وغير ذلك.

وفي ظل الدولة العثمانية، استمرّ النهجُ السابقُ في العلاقة الأخوية الإسلامية كما كانت في السابق، حتى القرن التاسع عشر. ثم وصلتْ نتائجُ الثورة الصناعية إلى الشرق، فتمّ تحديثُ آليات الإنتاج، ودخلتْ مفرداتُ الدولة القومية على الطريقة الألمانية أو الفرنسية أو الايطالية، فغدت هذه الأفكارُ منهلاً للقوميين الأتراك في اضطهاد الشعوب العثمانية غير التركية، على نحوِ ما فعلتْ «جماعةُ الاتحاد والترقّي »

ولمواجهة السياسة الطورانية بدأت الشعوبُ الأخرى تسعى نحو الاستقلال أو الحكم الذاتي للحفاظ على خصوصيتها القومية. وكانت بذرةُ الحوار العربي ـ الكردي في تلك المرحلة هي العمل باتجاهِ نظامٍ يستطيع استيعابَ التنوع القومي في إطار الدولة الإسلامية، وكان من روّادها العلاّمة عبد الرحمن الكواكبي الذي دعا في كتابه الشهير **أمّ القرى** إلى صياغة أخرى للدولة الإسلامية. إلاّ أنّ خطط الدول الإمبريالية آنذاك قتلتْ هذا الطرحَ بأنْ قامت بتفتيت إمبراطورية «الرجل المريض» وفق مصالحها الإستراتيجية. فقد عمدتْ دولُ الشمال المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا، إلى تقسيم أراضي الشعوب العثمانية إلى دول وكيانات جديدة، دون أن تأخذ بعين الحسبان رأيَ شعوبها، الأمرُ الذي خلقَ سباقًا بين شعوب الإمبرطورية السابقة لإيجاد كياناتها القومية، وكان من نتيجة ذلك الافتراقُ في المسيرة المشتركة بين العرب والكرد. فاستطاع العربُ إقامةَ كيانات عربية، في حين خرج الكردُ من هذه المسيرة بخفَّيْ حُنَيْن وضُربتْ آمالُهم المعقودةُ في معاهدة سيڤر ١٩٢٠ عندما استطاع مصطفى كمال بميكياڤيليته ضَرْبَ الطموح الكردي بفرض معاهدة لوزان عام ١٩٢٣، وصار بعدها الكردُ موزَّعين في أربعة كيانات جديدة. تركيا ـ إيران ـ العراق ـ سورية.

بعدها أخذ الحوارُ العربي ـ الكردي طريقًا متعرجًا، تارةً يتقدم في مواجهة الإنكليز والفرنسيين وطَرْدهم من سورية والعراق، وتارةً يخفت عندما يتم تجاهُلُ الوجود القومي الكردي بل وإنكارُهُ في بعض الأحيان بعد أن سيطرت القوى القوميةُ التي تستلهم نموذَجها من الفاشية الإيطالية والنازية الألمانية على مقدِّرات بعض البلاد العربية.

أهمية الحوار الكردي ـ العربي

رُبّ سائل: هل هناك أهمية لإقامة حوار كردي ـ عربي؟ الجواب هو: نعم. فبالرغم من أنّ العرب استطاعوا خلقَ كياناتهم القطرية، وتحقيقِ بعض الاستقلال، وأن يكونوا أعضاء في الأمم المتحدة، وأن يوجِدوا قوانينَ ومنظوماتٍ سياسيةً لهم، فإنّ العروبة كمفهوم حضاري ظلت أسيرةَ الأفكار القومية الضيقة التي أشرنا إليها. ومن ثمّ لم يستطع العرب تحقيقَ خطوات متقدمة في العديد من القضايا التي تواجههم، وأهمُّها

١ ـ لاتزال القضيةُ المركزية «فلسطين» بدون حل عادل، ولا يزال الاحتلالُ جاثمًا على صدر الشعب الفلسطيني

٢ ـ عدمُ تحرير الأراضي العربية المحتلة، سواء في شرق البحر الأبيض المتوسط أو في شمال أفريقيا

٣ ـ عدمُ معالجة المسألة الكردية في بلديْن عربييْن هما العراق وسورية، بوصفها قضيةَ شعبٍ له حقُّ الحياة والمساواة. كما لم

هل المؤتمر الأول للحوار العربي ـ الكردي عام ١٩٩٨ خطوة صحيحة؟

تتم المعالجة النهائية لمسألة القوميات والجماعات الأخرى التي تتعايش مع الشعوب العربية ـ كالبربر في شمال أفريقية، والزنوج في جنوب السودان ـ بحجة أنّ مطالب هذه المجموعات تهدِّد أمن الأمة العربية. والحال أنّ عدم حل هذه القضايا يستنزف طاقات الشعب العربي ويعقِّد دورَها بالمشاركة في قضايا التنمية والديمقراطية.

٤ ـ الانزواء أمام التحدّيات التي تواجه البشريةَ في القرن الحادي والعشرين، ومن أهمها تحدِّي «العولمة» التي وَضَعَت الشخصيةَ القُطْريةَ العربيةَ مع الأكراد والبربر والأفارقة في سلّة واحدة. إنّ غول العولمة يفتح فكَّيْه المتوحشين لسلب كلّ الشعوب والأمم الضعيفة شخصيتَها وهويتَها، بحيث تصبح العولمة سمةَ القومية السائدة والأمة السائدة على المستوى العالمي.

مؤتمر الحوار العربي ـ الكردي الأول

في أيار (مايو) ١٩٩٨ عُقد مؤتمرُ الحوار الكردي ـ العربي الأول في القاهرة. وقد تمّ ذلك على خلفية انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وسقوطِ جدار برلين، والتغيير الذي طرأ على خارطة التحالفات الإقليمية والدولية إثر حرب الخليج الثانية. وكانت إحدى هذه النتائج بروز السلطة الكردية في كردستان ـ العراق بعد انتفاضة ربيع ١٩٩١، ودعوتها إلى إطار فيدرالي يَحْكم العراق. كما أخذ الكفاحُ الكردي في تركيا منحًى دمويًا دراماتيكيًا أضِفْ إلى ذلك قبولَ العرب بمشروع مؤتمر مدريد لحلّ الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فصارت الدعوةُ إلى نظرة عقلانية لقضايا المنطقة وشعوبها حاجةً ضروريةً وكانت إحدى خطوات هذه العقلانية الدعوة إلى تلاقٍ وحوارٍ كردي ـ عربي في القاهرة، وبمشاركة مفكرين وكتّاب عرب وكرد ورغم الضغوط والصعوبات التي وُضعتْ أمام المؤتمر من قِبل القوى المسيطرة على مقاليد الحكم فيَ بعض البلدان العربية فقد أقيم المؤتمر... وإنْ بشكلٍ خجول.

لم يأخذ المؤتمر حقَّه الكاملَ في الإعلام العربي الرسمي، في حين كان هناك إجماع كردي على الترحيب بإقامته رغم ملاحظات محقّةٍ قدّمتْها أطرافٌ مهمةٌ من أكراد سورية وتركيا تدعو إلى أن يكون المؤتمر كرديًا ـ عربيًا شاملاً. ومن خلال متابعة التحضيرات التي تمّت ومراقبةِ أجواء المؤتمر، نلاحظ وجودَ موقفيْن عربييْن تجاه القضية الكردية.

أ ـ الموقف المشكّك: ينطلق هذا الموقف من أسس إيديولوجية مازالت تعيش في الماضي، ويعتمد في جوهره على نظرية المؤامرة، وعدم الاعتراف بحق تقرير المصير، والتشكيك بالجار ووصفِ مطالبَه بأنّها مدفوعة من الآخرين. وفي هذا الصدد يتحدّث سيّد نصار، الكاتب والصحفي بجريدة **أكتوبر** المصرية، عن التاريخ فيذكّر بأنّ العرب استخدموا الأكرادَ في ضرب الصليبيين، واستخدم الفرسُ الأكرادَ لضرب الإغريق والروس، واستخدمهم الإسلامُ لضرب الساسانين، كما استخدمهم الأتراكُ لضرب الأرمن [١] وكان طبيعيًا أن يساهم النظامُ العراقي السابق في التشكيك بالمؤتمر، إذ أرسل صلاح المختار، رئيسُ «مجلس السلم والتضامن» العراقي، رسالةً قال فيها: «إنّ توقيت الدعوة إلى الحوار غيرُ مناسبة، كونه يتزامن مع الاستخدام الأميركي ـ البريطاني للورقة الكردية ضد العراق في مسعى لتقسيم البلد »[٢] كما أنّ بعض العراقيين الذين لم يستوعبوا الدروسَ من مآسي الماضي أصرّوا على أسْر الأكراد، وإنْ كانوا مختلفين مع النظام: فالكاتب عبد الأمير الركابي، مثلاً، ينتقد الحكومة المصرية ويقول. «السماح لممثلي القوى الكردية المسلحة بفتح مكاتب لهم في القاهرة باعتبارهم أكرادًا يعني نوعًا من تكريس الأمر الواقع باعتبارهم حكومة كردية »[٣]

١ ـ عدنان المفتي (معدّ)، **الحوار العربي ـ الكردي** (القاهرة مكتبة مدبولي، ١٩٩٩)، ص ١٠٧ وكذلك مجلة **روز اليوسف** المصرية، ١٩٩٨/٦/١

٢ ـ صحيفة **الحياة**، ١٩٩٨/٥/٢٢

٣ ـ عبد الأمير الركابي، «حوار عربي مقطوع الجذور،» صحيفة **القدس العربي**، ١٢/ ١٩٩٨/٦

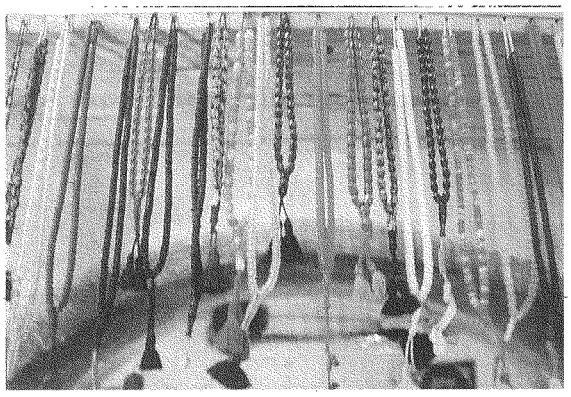
مسابح معروضة للبيع في أسواق السليمانية

ومن المؤسف أيضًا تجاهُلُ العديد من الأحزاب القومية المصرية الدعوةَ إلى حضور المؤتمر. فقد وَجّهت اللجنةُ المنظِّمةُ الدعوةَ إلى ١٣ حزبًا سياسيًا علنيًا في مصر، ولكنْ وحْدهما رئيسُ حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي السيد خالد محي الدين والأمينُ العام السيد رفعت السعيد حضرا جلسةَ الافتتاح وغادرا بعد انتهاء الجلسة. وقال عبد الله إمام رئيس تحرير صحيفة **العربي** الناصرية آنذاك: «إنّ القيادات الكردية في العراق وَضعتْ يدَها في يد الأمريكان لتصفية الحسابات مع الحكومة العراقية.»[١] ولم تبالِ تلك الصحيفة بأعمال المؤتمر، بل كانت حبةُ القياغرا تَشْغلها أكثرَ منه، إذ نَشرَتْ تحقيقًا بنصف صفحة عن هذه الحبة متجاهلةً أعمالَ المؤتمر والمداخلاتِ التي تجري على أرض مصر في القاهرة ! وأما إبراهيم شكري رئيس حزب العمل المصري فقال: «إنّ القضية الأساسية التي يجبْ أن نتصدّى لها هي المؤامرة الأمريكية والغربية على العراق والأمة العربية. أما المسألة الكردية فهي في تقديري موضوع داخلي لا يُمْكن حلُّه بمعزل عن الحوار السياسي والاتصالات المباشرة بين الحكومة العراقية والأكراد.»[٢]

ب ـ الموقف المتفهم والمتضامن: قُدِّم خلال أيام المؤتمر العديدُ من المداخلات الإيجابية القيِّمة التي تفتح آفاقًا واسعةً للحوار بين الكرد والعرب، ومنها.

• مداخلة د نادية الشاذلي، وهي دراسة رصينة معتدلة تمثِّل الفكرَ الديمقراطي والليبرالي العربي البعيدَ عن الشعارات، ودعوةً إلى الدول المجاورة للعراقَ للكفّ عن مهاجمة التجربة الديمقراطية في كردستان ـ العراق [٣]

• مداخلة د محمد السيد سعيد، نائبِ رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام. فقد دعا إلى موقف ديموقراطي من قضية الأقليات القومية، واعتَبَرَ إنكارَ الحق الكردي موقفًا فاشيًا. وناشد العربَ عدمَ كيل المواضيع بمكيالين «فنحن ندعو إلى استقلال ذاتي وموسَّع لإخوتنا في كوسوڤو وفي البوسنة والهرسك، ولكنّنا نُنْكر على الشعب الكردي حقَّ تقرير المصير وهذا الموقف يتفق مع الموقفيْن الفاشيّيْن التركي والعربي.»[٤]

• مداخلة رجائي فايد، وهو كاتب مصري وعضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر. فقد قال إنّ هناك «خطورة متزايدة على الأمن القومي العربي نتيجةَ بقاء المشكلة الكردية بدون حل. والأكراد أصحابُ حق، وعلينا أن نساعدهم في الحصول على حقهم في إطار وحدة وسلامة وسيادة العراق.»[٥]

• كما قُدّمتْ مساهمات إيجابية أخرى مثل مساهمات الأستاذ محمد علي السباهي (وهو شخصية عراقية مستقلة)، والدكتور حامد محمود عيسى (وهو أستاذ جامعي مصري)، والدكتور خليل العطية (وهو شخصية عراقية مقيمة في باريس)، والدكتور عبد الحسين شعبان (وهو باحث عراقي)

تعقيب على أعمال المؤتمر

يلاحظ المتابع لأعمال المؤتمر ما يلي:

١ ـ كان الحضور العربي نادرًا وضعيفًا، بعكس الحماس والمشاركة الكرديين ورغم استبعاد أكراد سورية من حضور المؤتمر، فإنهم تحمَّسوا لهذه الخطوة، وأَرْسلتْ مجموعةٌ من الشخصيات الثقافية والاجتماعية والعلمية الكردية السورية برقيةَ تأييدٍ وتضامنٍ إلى المؤتمر [٦] كما تخلَّف العديدُ من

١ ـ مجلة **الأوج** (قبرص)، العددان ١١ ـ ١٢/ ١٩٩٨، ص ٢٤
٢ ـ المصدر السابق، ص٢٤
٣ ـ **الحوار العربي ـ الكردي**، مصدر سابق، ص ٥٢ ـ ٥٨
٤ ـ المصدر السابق، ص ٥٨
٥ ـ المصدر السابق، ص١١٤ و١٢٨
٦ ـ انظر مجلة **الحوار** (القامشلي/سوريا)، العدد ٢١، خريف ١٩٩٨، صفحة ٥٥

هل المؤتمر الأول للحوار العربي ـ الكردي عام ١٩٩٨ خطوة صحيحة؟

الشخصيات العربية دون مبرِّر، أمثال د. جمال الأتاسي، والفنان دريد لحام، والدكتور حامد خليل [١]

٢ ـ يُمْكن تسمية مؤتمر القاهرة الأول بمؤتمر الحوار الكردي العراقي ـ العربي؛ فهو لم يكن كرديًا **شاملاً** مع العرب. بل يُمْكن تسميتُه حوارًا بين الحزبين الكرديين (الحزب الديموقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني) وبعض العرب والعراقيين

٣ ـ كان ثمة تعتيم إعلامي فُرض على جلسات المؤتمر من قبل وسائل الإعلام العربية والمصرية، وبخاصة المرئية [٢]

٤ ـ لم يتمّ التحدث عن جرائم النظام العراقي في كردستان. وكان المبرِّر هو عدم تحويل الحوار إلى منبر لمعاداة النظام العراقي [٣]

لقد مضت أكثرُ من خمس سنوات على المؤتمر الأول (أواخر أيار ١٩٩٨) ولم يتم التحركُ الجدي حتى الآن لإقامة المؤتمر الثاني. ترى هل فترتْ إرادةُ الأكراد من التجاهل العربي لمسألة الحوار؟ أم أنّ العرب لم يعودوا متحمّسين للحوار بل واصلوا نهجهم التقليدي في العزلة والتغنّي بالأمجاد الماضية والنظر إلى الآخرين نظرةً دونيةً، فاتحين الطريقَ أمام الآخرين للتدخل في شؤون المنطقة؟ لقد كان مقررًا أن يُعقَدَ المؤتمرَ الثاني في إحدى العواصم العربية، ولكنْ إذا كانت أبوابُ العواصم العربية موصدةً، فلماذا لا يُعقد في أربيل، عاصمةِ إقليم كردستان ـ العراق؟

إنّ منطقتنا، الشرق الأوسط، هي من المناطق الاستراتيجية في السياسات الدولية. وهناك سباق محموم من جانب القوى الإمبريالية للسيطرة عليها ونهب خيراتها وإثارة المشاكل بين شعوبها. وكي نتمكن من تخفيف الأضرار الناجمة عن هذا الهجوم، فإنّ من الضروري الاستمرار في عملية الحوار، وذلك بإزالة الالتباس الذي وضعتْه القوى ذاتُ الأفق الضيق من الجانبيْن ويُمْكن أن يأخذ الحوار أشكالاً مختلفة نحو الأمام، ومنها:

أ ـ فتحُ المنابر الإعلامية والثقافية حول القضايا العربية والكردية بين الجانبين، وعرضُها أمام الرأي العام والنخب الثقافية والسياسية والاجتماعية.

ب ـ الاعترافُ بالآخر، والنظرُ إلى القضية الكردية كقضية شعب جارٍ داعمٍ للعرب، له الحقُّ في تقرير المصير، وأن يَنْظر الكردُ بدورهم إلى العرب بوصفهم أمةً تتوق إلى الوحدة وإلى تحرير أراضيها المحتلة والعيشِ بأمان مع جيرانهم ـ وفي مقدمتهم الكرد ـ على أرضية القواسم المشتركة وضمن حدود الاحترام المتبادل.

ج ـ الحوارُ الثقافي والأدبي من خلال ترجمة الأعمال الأدبية والفكرية الكردية إلى العربية، وتعريفِ العرب بالأكراد كشعب له خصوصيتُه القومية وكأمّةٍ ذات تاريخ وحضارة. وكذلك ينبغي تعريفُ الكرد بالحضارة العربية، وبدور العرب الكبير في العديد من المحطات الأساسية في تاريخ البشرية، دون نظرات شوفينية أو عنصرية من الجانبين.

د ـ تشكيلُ لجنة صداقة كردية ـ عربية، وتشجيعُ الجمعيات والمؤسسات ورجال الأعمال العرب على الإسهام في إعمار كردستان، وإدراجُ اللغة الكردية في أقسام اللغات في الجامعات العربية.[٤]

إنّ طريق الحوار الكردي ـ العربي مازال في خطواته الأولى. وهناك حاجة ضرورية إلى تحرك الجانبين للاستفادة من الوقت الضائع والعملِ لتحريك المياه الراكدة، وذلك بإرساء العلاقات الصحيحة بين الشعبين الجاريْن.

عابدين كاردوخي

كاتب كردي

---

١ ـ صحيفة **الشرق الأوسط**، ٢٥/ ١٩٩٨/٥

٢ ـ ٣ ـ د. محمود عثمان، «حوار ناقص،» صحيفة **الحياة**، ١٩٩٨/٦/٢١

٤ ـ **الحوار العربي ـ الكردي**، مصدر سابق، من كلمة السيد محمد فرج عزيز، ص ١٤٦

بين العرب والأكراد:
الرسالة لم تصل

فاروق حجي مصطفى

يتقاسم الأكرادُ والعربُ الجغرافيا والتاريخَ والدينَ. وبين الطرفيْن الكثيرُ من القواسم المشتركة الأخرى التي تحتّم عليهما التكيُّفَ لإقامة علاقات سليمة ومتزنة، بعيدًا عن المواقف المسبَّقة والأوهام وازدراء الآخرين، أيْ بعيدًا عمّا يشعر به الأكرادُ من مقولة «الأمة الظالمة والأمة المظلومة.»

المشهد السياسي الكردي: تحولات

يدرك المتابعُ للوضع أنّ شكل تعاطي العرب مع الأكراد قد تغيّر في الربع الأخير من القرن الماضي. وكادت هذه العلاقة أن تهتزَّ في أحداث القامشلي الأخيرة لو لم تتمكّن الدولة السورية والأحزاب الكردية من السيطرة على الموقف. فقبل السبعينيات كان يتحتم على الأكراد العيشُ في أجواء قلقة ومضطربة: ففي سورية مثلاً، حتى إحياءُ الاحتفالات القومية كعيد النوروز كان يتم في المغارات أو في بيوت داخلية مغلقة، وأما في العراق فقد حصلتْ صِداماتٌ مسلَّحةٌ في مواجهة السلطة المركزية لكنْ سرعان ما انتقل الأكرادُ إلى مرحلةٍ أخرى شبهِ مستقرة، إذ بدأوا لمَّ الشمل السياسي من أجل بلورة الحضور الكردي في الخارطة السياسية في سورية والعراق ليشكّلوا رقمًا مهمًا في حسابات أصحاب القرار.

غيْرَ أنّنا لو أخذنا الأكراد في سورية نموذجًا فإنّ لم الشّمل هذا لمْ يكتمل، بل أخذ منحًى أكثرَ سلبًا في حياتهم السياسية التي تشكّلت للتو ولقد عُرفتْ هذه الفترة بفترة الشقاق الكردي، حيث طغت على سجالاتهم السياسية الشتائمُ والتهمُ بالانشقاق والعمالة. غير أنّ هذا الوضع لم يدم طويلاً، إذ تحررت الأحزابُ من الاتهامات والمهاترات في السنين الأخيرة لكنّ هذا لا يعني أنها انتقلتْ إلى مرحلة أخرى من الحياة متّسمةٍ بالوئام والوفاق، بل انتقلت إلى سياسة المحاور وفتح قنوات التناحر السياسي.

الخطاب لم يسمعه أحد

يفتقر الأكراد في سورية إلى الخطاب الشفّاف كما أنّهم يفتقرون إلى أساليب ترجمة تطلعاتهم. لقد استغرقوا أنفسَهم في نقاشات بيزنطية حول المصطلحات السياسية: فمرةً كانوا يختلفون مع الشيوعيين حول المسألة القومية، ومرةً يختلفون فيما بينهم حول الاهتداء بالماركسية أو حول أساليب العمل في الوسط الشعبي (كما حصل مع عناصر حزب العمّال الكردستاني). وكان من الأبدى أن يؤسّسوا خطابًا عصريًا علميًا يَشْرح نوايا الأكراد الواقعية المحقة، ولكنّهم ثبتوا على خطابهم، فلم يُصْغِ إخوانُهم العرب إلى معاناتهم، وبقيت المسافة التي أسّسها الاستعمارُ هي هي.

ولا يَستغربن أحد إذا قلنا إنّ الأكراد كانوا عاجزين عن أن يوصلوا رسالتهم حتى إلى الشيوعيين. فالنقاشات والجلسات التي كانت تتم بين الفريقين في الغرف المغلقة كانت بلا جدوى. ولم يستطع الأكراد العزفَ على الوتر القومي مع الشيوعيين الأكراد (أمثال خالد بكداش)، فكيف بوسعهم أن يبلوروا آراءهم في الأوساط القومية العربية؟

نستطيع القول إنّ الأكراد، لعدم استطاعتهم نقلَ معاناتهم وتطلّعاتهم إلى أشقائهم العرب، سبّبوا لأنفسهم ضياعَ فرصتين سانحتين في سورية. الفرصة الأولى هي بداية استلام «الحركة التصحيحية» الحكمَ في سورية، لأنّ الأرضية كانت مهيّأةً لهم (ولغيرهم) لكي يكون لهم حضورٌ في سياق «الجبهة الوطنية التقدمية.» والفرصة الثانية كانت فترة الاضطرابات الداخلية هناك في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، إذ كان المناخ أكثر ملاءمةً لهم لإثبات حضورهم السياسي، وذلك لسببين. الأول هو أنّ السلطة كانت بحاجة إلى تقوية الجبهة الداخلية لمواجهة تيار «الإخوان المسلمين» المتطرف؛ والسبب الثاني هو أنّ الأكراد علمانيون، ولهذا فَهُمْ أقرب إلى السلطة بالنسبة إلى الأحزاب خارج «الجبهة.»

وفي المقابل، لم يستطعْ، بل لم يحاول، الأخُ العربي استيعابَ نشاط الأكراد أو «إسكاتَهم» مقابلَ إعطائهم بعضَ الحقوق ـ وهي في الأصل مطالبُ سهلة نسبةً إلى حقوق الشعوب عامةً، مثل: الضغط على الجهات المختصة من أجل إعطاء الهوية السورية إلى مَنْ حُرِموا منها في بداية الستينيات، وإرجاع أملاك العائلات الكردية إلى أصحابها الذين حُرِموا منها نتيجةً لإسكان بعض العرب المغمورين من الرقّة في قرى الأكراد.[1] هذا في الوقت الذي حافظ فيه الكرديُّ (الأخُ المهمَّش) على أخلاقه الوطنية: فقد بقي ثابتًا أمام محاولات بعض الدول كتركيا اختراقَ الجسد السياسي الكردي السوري وتشغيلَ الأكراد ضد سورية وخدمةً لمصالحها، وخصوصًا عندما كانت الخلافاتُ قائمةً بين سورية وتركيا، مثلما فعلتْ تركيا بدعمها لتنظيم «الإخوان المسلمين.» كما أنّ حرص الأكراد على تهدئة الأوضاع بعد الأحداث الأخيرة في القامشلي، وتغليبَهم العقلَ على العاطفة، وتمسّكهم بالوحدة الوطنية، تثْبت كلّها أنّ الأكراد يواصلون حتى اليوم المحافظة على المصلحة الوطنية الجامعة.

ومن المؤسف أيضًا أنّ الأكراد لم يَلْحظوا من الأوساط المثقفة العربية أحدًا يدافع عن قضاياهم. وبمعنى آخر، لم يخرج من المثقفين العرب مَنْ يصيح بأعلى صوته: «كفى الشقاق الكردي ـ العربي،» برغم أنّ هذا الأخ المهمَّش والمغلوب على أمره بأمسّ الحاجة إلى بيشكجي عربي.[2] بل لم يجد الأكراد أيةَ مبادرة من العرب تُطالب بالحوار الكردي ـ العربي، اللّهم إلاّ من الوسط المصري، وهو وسط بعيد عن الأكراد نسبةً إلى الوسط العربي في العراق وسورية، الأمر الذي أصبح عقبة أمام وصول الرسالة الكردية إلى إخوانهم العرب

المواطنة

يمكن القول إنّ الأكراد بدأوا يفتقرون إلى المواطنية مع إجراء الإحصاء الاستثنائي،[3] الذي تمّ حصرًا في محافظة الحسكة السورية عامَ ١٩٦٢ وبموجب هذا الإحصاء تم إسقاطُ الجنسية السورية عن أكثر من ١٠،٠٠٠ مواطن كردي (في ذلك الوقت) بحجة أنّ هؤلاء أتوا إلى الأراضي السورية من الأراضي التركية، وأنّ عددًا كبيرًا منهم ليسوا سوريين بل هَرَبوا من الاضطهاد الذي كانت تمارسه السلطاتُ التركيةُ بحق أكراد تركيا في بداية القرن العشرين، أيْ بعد انتفاضات الأكراد: كانتفاضة الشيخ السعيد البيراني عامَ ١٩٢٥، وثورةِ الأكراد عام ١٩٣٣، وحركةِ الجنرال إحسان نوري باشا عام ١٩٣٦. والجدير ذكره أنّ الأكراد الذين تمّ إسقاط جنسيتهم السورية يقولون إنّ غالبيتهم ـ بل ربما كلّهم ـ كانوا مواطنين سوريين، وإنّ منهم مَنْ كان له دورٌ في الحياة السياسية والعسكرية في سورية قبل «الإحصاء.»

والحقّ أنّه حتى لو افترضنا أنّ إسقاط الجنسية حَصَلَ لأنّ أولئك الأكراد ليسوا سوريين بل جاءوا من تركيا، فإنّ علينا أن نذكّر بأنّ القانون السوري يعطي الجنسية لِمَنْ سَكَنَ في سورية خمسةَ أعوام. وفي ضوء هذا القانون لا يجوز لهؤلاء الأكراد الذين يعانون مشقةَ الحياة أن يبقوا محرومين من الجنسية طوال عقود بل الأسوأ أن يُحرم قطاع واسع من ممارسة

١ ـ وهو ما يُعرف لدى الأكراد بـ «الحزام العربي،» الذي تمّ بين عاميْ ١٩٧٣ و١٩٧٤، وعلى أثره جرى بناءُ ٤١ قرية نموذجية للعرب الذين استُقدِموا من محافظتَي الرقة وحلب، وذلك على طول الخط الحدودي مع تركيا بدءًا من رأس العين حتى المالكية

٢ ـ المقصود هو البروفسور إسماعيل بيشكجي، وهو تركي الأصل وأستاذ جامعي كَرَّسَ حياتَه مدافعًا عن القضية الكردية في تركيا، واعتُقِلَ عدة مرات لهذا السبب له كتب عديدة عن الأكراد، منها **كردستان مستعمرة دولية**

٣ ـ جرى بموجب المرسوم ٩٣ الذي وقّع عليه رئيسُ الجمهورية ناظم القدسي في آب (أغسطس) ١٩٦٢ إحصاءُ الأشخاص القاطنين في محافظة الحسكة وقد تمّ الإحصاء في ١٩٦٢/١٠/٥، وليوم واحد، وجرّد ما يقارب ٢٠ / من مجموع السكان الأكراد من جنسيّتهم

أطفال من حلبجه

واجباتهم تجاه وطنهم، كالدفاع عن الوطن من خلال أداء خدمة العَلَم (العسكرية)، ويُحرم من ممارسة الحرية والحركة والعمل. فهؤلاء لا يستطيعون حتى النومَ في الفنادق، ولا يحقّ لهم أن يكونوا موظفين في سلك الدولة. هذه نقطة أولى.

أما النقطة الثانية فهي أنّ الأكراد منذ أكثر من عقديْن محرومون من أن يُمَثَّلوا في مجلس الشعب السوري، باستثناء دورة عام ١٩٩١. فأغلب ممثليهم عن المناطق الكردية يتم تعيينُهم من قبل إدارة المحافظة، أو عن طريق قائمة «الظل» أو «القائمة السوداء،» الأمر الذي يَحْرم الأكرادَ من حرية اختيار ممثليهم في مجلس الشعب، ومن ثم يُحرمون من نقل معاناتهم وهمومهم إلى السلطات العليا بطرق نزيهة. هذا بالإضافة إلى أنّ وصول هؤلاء إلى مجلس الشعب مسألةٌ مهمةٌ لأنّها تخدم الوحدةَ الوطنيةَ التي هي أهم شعار يجب رفعه دائمًا ولاسيّما في هذه المرحلة.

أما النقطة الثالثة فهي التعليم. أَذْكر أنّني قرأتُ حلقات[1] في مجلة **الحوار** الكردية عن مذكرات معلّم يدرّس في القرى الكردية ويُعاني صعوبةً في تعليم الأطفال الأكراد: فهؤلاء لم يكادوا يتمرّنون على النطق، فكيف إذا طُلب منهم أن يقرأوا ويكتبوا الألفاظ العربية التي هي غيرُ الألفاظ التي تعلّموها من آبائهم وأمهاتهم؟! ثم إنّ هذا المعلّم غريب عنهم لا لأنّه عربي، بل لأنّه ابنُ مدينةٍ أيضًا والسؤال الذي يَطْرح نفسَه: أيّ ثقافة ستتكوّن لدى هؤلاء الأطفال الأكراد؟ أهي ثقافةُ تمجيد الدولة، أم الثقافة العنصرية التي ستنمو في دواخلهم وأذهانهم كلّما تقدّموا في العمر؟

انتقادات ومآخذ

قد نستطيع القول إنّ الحالة الكردية في سورية والعراق تخطّتْ حدودَ الأكراد وأصبحتْ شأنًا عامًا، وخصوصًا عندما أبدتْ «جهاتٌ» سورية تعاطفَها مع بعض مطالب الأكراد، وتفهّمتْ غالبيةُ الفعاليات والقوى العراقية تطلّعات الأكراد في الفيدرالية. لكنْ يبقى هناك الكثير من المآخذ، وأهمُّها:

- أنّ غالبية المثقفين العرب لم يعلنوا موقفًا صريحًا وواضحًا من مظاهر التعريب التي كانت تمارَس بحقّ الاكراد بل إنّ بعض المثقفين كَرّسوا هذه السياسة ووثّقوها في كتاباتهم لدرجة أنّهم تجنّبوا ذكرَ معالم كردية أو أيّ دورٍ كردي في بناء الوطن.
- عند الحديث عن تاريخ سوريا الحديثة لا يتطرق أحدٌ من المؤرّخين العرب إلى دور الكرد في هذا التاريخ، على الرغم من إسهام هؤلاء، وأحيانًا في أعلى المستويات. ومن الأمثلة: ثورةُ إبراهيم هنانو في سورية ضد الاستعمار الفرنسي، وحركةُ سعيد آغا دقوري في عامودة، وحركةُ حاجو هفيركي في تربة سبي (قبور البيض). كما كان محو ايبو شاشو أولَ مَنْ أطلق رصاصةً على الفرنسيين في سورية، وكان أحمد بارافي أولَ مَنْ رفع العلمَ السوري على مبنى السراي في دمشق، وكان عبد الكريم عتريس هو مَنْ أسقط العلمَ الفرنسي عن سارية مجلس النواب وَوضع العلم اللبناني مكانَها.
- إخفاء انتماء هوية هؤلاء الأكراد الذين شاركوا وما يزالون في القرار السياسي، تحت حجة أنّنا «شعب واحد.» لقد نسي الطامسون أو تناسَوْا أنّ الاعتراف بالانتماء إلى الهوية الثقافية او القومية لا يعني فصلَ شعبٍ عن آخر ضمن الوطن، بل زيادة التنوّع أو الموزاييك داخل هذا الوطن؛ وهو ما يَنْعكس بشكل إيجابي على الوطن ويساهم في تماسكه بالحفاظ على نسيجه الاجتماعي.
- أنّ الأكراد لا يتمتّعون بحقوقهم، خلافًا للأرمن أو الجركس الذين يمارسون هذه الحقوق ولهم نوادٍ ونقابات ويَدْرسون ويمارسون فلكلورَهم وتراثَهم.

١ ـ نَشرتْ مجلة **الحوار** في عدديها ١٨ ـ ١٩، شتاء/ربيع ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨، وفي العدد ٢٠ من صيف ١٩٩٨، نصًا أدبيًا للروائي السوري فيصل خرتش على حلقتين بعنوان «عين الحجر (أوراق معلم وكيل في ديار الغربة)» و«مذكرات معلم وكيل في قرية كردية »

بين العرب والأكراد:
الرسالة لم تصل

• لم يتفهم كثير من المثقفين العرب أنّ الأكراد المعاصرين حافظوا على سماتهم وأخلاقهم الوطنية، ووقفوا إلى جانبهم ضد المخططات الصهيونية. وتناسَوْا أو نسوا أنّ قلعة الشقيف وحدها (في لبنان) شهدتْ سقوطَ ثمانية شهداء كُرْد دفاعًا عن لبنان والمقاومة الفلسطينية عام ١٩٨٢. وتناسَوْا أو نسوا الشهداءَ الكثرَ في حرب تشرين التحريرية. ولعلّ حرص الأكراد على تمتين الجبهة الداخلية دليل قاطع على ذلك كما سبق أن ذكرنا وبالرغم من ذلك يردِّد بعضُ المثقفين القوميين العربَ، وربما الاغلبية منهم، مقولة «أصبحنا ـ نحن العرب ـ بين فكّي الكماشة: من جهة تل أبيب، ومن جهة آخرى زاخو!» والحقيقة أنّ الترويج لهذه المقولة لا يَخْدم الكردَ ولا العربَ، بل سيؤثّر سلبًا في الأكراد لأنّه يؤدّي إلى أن ينظر الكردي إلى العربي بوصفه «آخَرَ» لا بوصفه شريكًا في الوطن والدين والثقافة التي تربّى عليها العربُ والكردُ معًا. من هنا يتبادر إلى الذهن السؤال التالي

لماذا يعتبر هؤلاء المثقفون العرب أنّ الأكراد حين يستقلّون بدولةٍ خاصةٍ بهم سيكونون بمثابة إسرائيل ثانيةٍ، في حين ليست هناك نقاطٌ تَجْمع الأكراد بإسرائيل، بل هم بعيدون عنها لحمًا ودمًا وعقيدةً وروحًا؟ فاذا كان هناك بعض الجهات الكردية تطالب بالاستقلال، فإنّ الأكراد مثلهم مثل بقية الشعوب الأصيلة في المنطقة، مثلهم مثل الإيرانيين أو الأتراك، فهل أصبح هذان الشعبان إسرائيلَ ثانيةً بالنسبة إلى العرب؟

ثمة تصوّر عند العرب مفاده أنّ الأكراد ليسوا أصحابَ أرض، وأنّه ليس هناك وطن اسمه «كردستان،» وأنّ منطقة الأكراد تعود إلى الآشوريين أو السريان أو الشعوب الأخرى لكنّ الحقيقة تقول العكس: فالأكراد مستقرّون على هذه الرقعة الجغرافية على الأقل منذ مئات السنين، وقد أتوْا إلى المنطقة نتيجةَ هجرات القبائل الهندو ـ أوروبية التي حدثتْ قبل ألف عام أو أكثر . مثلَ العرب الذين هاجروا من موطنهم الأصلي، شبهِ الجزيرة العربية!

من المسؤول؟

ثمة شريحة تنمو في أوساط الأكراد يوميًا تطالب بدولة كردية مستقلة، نابذةً لكلِّ مَنْ يتحدّث عن العلاقة العربية ـ الكردية، بالرغم من أنّ غالبية أولئك المطالبين الأكراد يَحْملون شهاداتٍ من الجامعات العربية (حلب، بغداد، دمشق.)، وثمة مَنْ تعلَّم الأدبَ والثقافةَ العربية، وهناك أسماء لامعة من الاكراد في المشهد الثقافي العربي (كسليم بركات). لكنّ السؤال الذي يَفْرض نفسَه هو: ما الذي أَوْصل بعضَ المثقفين الأكراد إلى شتم مَنْ يتحدّث عن العلاقة العربية ـ الكردية؟

لا شك أنّ الظروف والمعطيات الجديدة في الشرق الاوسط تتحمّل قسطًا كبيرًا من المسؤولية. يُضاف إلى ذلك التطوراتُ التي حصلتْ مع الأكراد [في العراق]، خصوصًا في تعاطيهم مع الحرب الأميركية لكنْ قبل هذا، ألم يكن بوسع العرب أن يَحْموا الأكرادَ من أيّ تطور يسيء إلى العلاقة العربية ـ الكردية؟ لقد كان بوسع العرب أن يَحْموا الأكراد من أيّ انزلاق، ومازالوا يستطيعون أن يصحِّحوا مواقفهم ـ الساذجة أحيانًا ـ من مستقبل الأكراد وأن يقفوا إلى جانبهم ويدافعوا عن حقوقهم

في كل الأحوال، فإنّ التاريخ والجغرافية يفرضان على الشعبين العيشَ المشتركَ، وعليهما قراءةُ العلاقة من جديد وقراءةُ معنى حق تقرير المصير، ومعنى الديموقراطية وفي تصوُّري أنّ الوقت قد حان ليجلس الشعبان ويتحدثا بجرأة وجدية عما يشغل بالهما، بعيدًا عن الاستعلاء والفوقية.

إنّ جزءًا كبيرًا من الأكراد يريد الخروج من تحت رحمة القوميين، الكرد والعرب، ويريد حياةً آمنةً تصان فيها حقوقُ الإنسان

فاروق حجي مصطفى

كاتب في الشؤون الكردية